

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٥٩

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، في الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس: السيد هينك كور فان دير كواست (هولندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08407(A)



* 1 6 0 8 4 0 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٥٩ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي أولاً أن أشكر السفير مونغ واي على قيادته لعملنا بكفاءة أثناء رئاسة ميانمار.

ويسرني اليوم غاية السرور أن أرحب في جلستنا العامة بالسيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. وكما تعلمون، تولى السيد كيم مهامه الجديدة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد جلب معه إلى هذا المنصب ثلاثة عقود من الخبرة الدبلوماسية، الثنائية والمتعددة الأطراف، منذ عام ١٩٧٨ حين انضم إلى وزارة خارجية جمهورية كوريا. أيها السيد كيم، يسعدنا كثيراً أن نرحب بكم في مؤتمر نزع السلاح، ونحن نتطلع إلى الاستماع إليكم بعد قليل.

وكما تعلمون، عين الأمين العام للأمم المتحدة السيد مايكل مولر أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح عملاً بالمادة ١٣ من النظام الداخلي. أيها السيد مولر، يسعدني جداً أن تواصلوا العمل معنا في إطار هذه المهمة الجديدة، لأننا في الواقع نواصل العمل. لقد ساهمتم كثيراً حتى الآن في المناقشات الصعبة لهذه الهيئة - يجب ألا نخفي ذلك - ونحن نقدر كثيراً وجودكم بيننا مرة أخرى.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أدلي ببيان قصير بهذه الصفة. إنه لمن دواعي الشرف بالنسبة إلى هولندا أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ولو أنني أعلم أن البعض في هذه القاعة قد يسأل عن السبب في ذلك. إننا نتحدث في هذه القاعة كثيراً عن عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. ونشكو من الجمود المستمر الذي يشهده المؤتمر وآلية نزع السلاح بصفة عامة. ماذا يعني ذلك؟ هل ينبغي أن نستسلم ونتنظر تحلي المؤتمر بالإرادة السياسية كما يرى البعض؟ لن يكون ذلك أفضل خيار لدينا. فالإرادة السياسية تقع على عاتقنا أيضاً كوفود. والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: ماذا يمكننا أن نساهم في طاولة المفاوضات؟ فقد قال ألبرت آينشتاين: "تعلم من الأمس، وعش اليوم وتطلع إلى الغد". والأهم هو ألا نكف عن التساؤل ونرى أين يمكننا إحراز التقدم.

إن نزع السلاح المتعدد الأطراف لأمر صعب لأنه يتعلق بأمننا الفردي والمشارك على كل حال. وهو في بعض الأحيان أن نخطو ٩٩ خطوة إلى الوراء و ١٠٠ خطوة إلى الأمام. وإنه لمن الصعب أحياناً أن ندرك الزخم الإيجابي في ظل وضع مماثل، لكنه موجود. ولم يكن أحد يعتقد قبل خمس سنوات فقط أنه ستكون لدينا معاهدة بشأن تجارة الأسلحة اليوم، لكنها لدينا؛ وقد شارك العديد من المندوبين الحاضرين هنا أيضاً في تلك المباحثات. كما أننا لم نكن نظن إلى عهد قريب أن سوريا سوف تتخلى عن الأسلحة الكيميائية وتصبح طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو ما يحدث الآن. وإننا نحقق تقدماً هاماً ولو أن هذه العملية لم تنته بعد وما زالت جارية. ونأمل أن نتمكن عما قريب من تحديد النقاط النهائية لاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني؛ وهذا أيضاً يمثل تقدماً هائلاً. وتعني هذه التطورات بالنسبة إلينا أن التقدم ممكن بالفعل. وهي تبين أيضاً أن إحراز التقدم يتطلب التبصر والصبر والمثابرة، والعمل الدؤوب أكثر من أي شيء آخر. وترى هولندا أن السبيل الوحيد لإحراز التقدم هو الاستمرار في المحاولة ومواصلة البحث عن أسس مشتركة للعمل الجماعي من أجل المضي قدماً. ونحن على استعداد لدعم جميع المقترحات وجميع الأفكار الإبداعية الرامية لإحراز التقدم، شريطة أن تكون واقعية، سواء على صعيد المؤتمر أو خارج نطاقه.

لذا، ما الذي يمكننا أن نفعله بكل واقعية في هذه الهيئة؟ ربما علي أن أطرح هذا السؤال بشكل مغاير: ما الذي أنتم على استعداد للقيام به؟ ما الذي أنتم على استعداد

لإعطائه؟ ما الذي يمكن أن تتحمله خارج مواقفك المعتادة؟ في نهاية المطاف، سيكون علينا جميعاً أن نعطي شيئاً. إننا ندعي جميعاً أن هدفنا المشترك هو عالم خال من الأسلحة النووية، لذلك علينا أن نعمل لتحقيق ذلك. وإذا أردنا بلوغ ذلك الهدف، فعلى أن نبدأ العمل الآن.

وسيكون هدفنا الرئيسي في ظل الرئاسة الهولندية للمؤتمر هو توفير مجال للمناقشة كوسيلة للبحث عن أساس مشترك. اسمحو لي أن أكون شديد الوضوح: إننا نتفق تماماً مع من يقولون إن ولاية المؤتمر هي التفاوض وليس المناقشة. ولكن كيف سيكون بوسعنا أن نبدأ المفاوضات إذا لم نتفق ولم نتناقش مع بعضنا؟ إننا لا نعتقد أن الإرادة السياسية ستظهر بين عشية وضحاها مثل المعجزة، بل نرى أن علينا أن نعمل من أجل التوصل إلى اتفاق من خلال البحث عن أساس مشترك. والمناقشات غير الرسمية والصریحة والمفتوحة هي بمثابة وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

أما بشأن برنامج الأنشطة، فقد نظمنا اجتماعات إضافية بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح العام. وإننا نرحب بالاقترحات الأخرى. وقد طلبنا من الخبراء أن يحفروا المناقشات وأن يزدونا بأفكار جديدة بشأن أية طريقة ممكنة للمضي قدماً. وبالرغم من أنني أدرك أننا في فترة عطلة، أريد أن أشجعكم جميعاً على المشاركة بنشاط في هذه المناقشات وجلب الأفكار إلى الطاولة. أريد منكم أن تتساءلوا عما يمكنكم القيام به - وليس عما لا يمكنكم القيام به. نطلب منكم القيام بثلاث خطوات ملموسة. أولاًها المشاركة في النقاش، ومعظمكم يقوم بذلك بانتظام. وثانيها تقديم ورقات عمل بشأن أي قضية تريدون مناقشتها، ويمكننا مناقشتها بعد ذلك. والخطوة الثالثة هي أن تجلبوا إلى هذا النقاش، إن استطعتم، خبراء من عواصمكم أو من جامعاتكم يمكنهم أن يساعدونا على استكشاف أسس جديدة وقضايا أخرى.

اسمحو لي الآن أن أعطي الكلمة للسيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعطي الكلمة لكم أيها السيد كيم.

السيد كيم وون - سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أحاطب هذه الغرفة الموقرة. وكما قال السفير فان دير كواست، فقد مضى شهر واحد بالضبط على تولي مناصبي، وشعرت أنه ينبغي أن أحجج للأماكن المقدسة لنزع السلاح. بدأت الحجج في لاهاي، ثم إلى فيينا والآن في جنيف. وأعتقد أن هذه المحطة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح هي نهاية مناسبة جداً للحجج الأولى.

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أطلع أعضاء المؤتمر على خبر، زيادة على الأنباء العظيمة التي مفادها أن مايكل مولر أصبح أميناً عاماً (على الرغم من أنني أشعر بالوحدة قليلاً وأنا أعمل وحدي): سيكون لديكم نائب أمين عام للمؤتمر عما قريب. وسيعمل أيضاً كمدير لمكتبتي في جنيف. وأنا متأكد من أنكم تعرفون جميعاً توماس ماركرام الذي عمل مديراً لفرع أسلحة الدمار الشامل في نيويورك وعمل مرتين أميناً عاماً للمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وهو سيأتي إلى جنيف لدعم مايكل كما سيخدمكم هنا في جنيف. إنها خسارة كبيرة بالنسبة إلي، لكنني أعتقد أنه مكسب جيد للمؤتمر هنا في جنيف.

إنني أشعر أنه سيكون من الصعب علي أن أكون في مستوى من سبقتي، أنجيلا كين - ليس لأن حذاءها كبير جدا أو ثقيل جدا، ولكن لأنه قد يكون ذو كعب عال جدا بالنسبة لي! ومع ذلك، يتعين علي أن أبذل جهدا للاضطلاع بمهمتي كممثل سام بالنيابة.

على نحو أكثر جدية، أتأثر دائما بالعمل الفني لحوسيه ماريا سيرت كلما زرت قصر الأمم الجميل هذا. تمثل اللوحات الجميلة الموجودة حول هذه الغرفة تذكيرا ملهما بالإمكانات التي تمتلكها البشرية لتحقيق أشياء عظيمة. وهي أيضا تذكير بإنجازات هذه الهيئة: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات التي أسهمت إسهاما دائما في السلم والأمن الدوليين. إن العالم بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مؤتمر فعال لنزع السلاح. وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن المجتمع الدولي محتاج إلى مؤتمر لنزع السلاح يساعدنا على التحرك صوب عالم أفضل وأكثر أمنا. وبما أن العالم يشهد عدم استقرار متزايد، فإنه يعيش أيضا في ظل الأسلحة النووية، ومازال ضحية لفظائع الأسلحة الكيميائية ويشهد أهوال الحرب والعنف يوميا.

لقد طلب مني الأمين العام أن أعرب لكم جميعا عن أطيب تحياته. ولكنه طلب مني أيضا أن أذكركم جميعا بما كرره لكم أربع مرات خلال السنوات الثماني الماضية في هذه القاعة. فقد قال الأمين العام في أول مشاركة شخصية له في هذه الهيئة عام ٢٠٠٨: "إن مؤتمر نزع السلاح أنجز الكثير - لكن نجاحاته ذكريات بعيدة". يجب أن يبدي المؤتمر بعض التقدم الآن. لقد مضى ما يقارب خمس سنوات منذ أن عقد الأمين العام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال المؤتمر في نيويورك وأربع سنوات منذ عقد اجتماع الدول هناك؛ وتصدر الجمعية العامة كل عام عددا من القرارات التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع في عمله الموضوعي. ومع ذلك، ما زال الجمود سائدا.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء، وهو مصدر خيبة أمل لنا جميعا، ويفرض الإحباط الذي تشعر به الدول الأطراف على المؤتمر أن يكسر الجمود الذي دام عقدين من الزمن. فالنتيجة المؤسفة للمؤتمر الاستعراضي تؤكد ضرورة إجراء حوار فعال متعدد الأطراف، الآن أكثر من ذي قبل، بشأن أهم المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وبوصفنا الهيئة التفاوضية الوحيدة لنزع السلاح في العالم، فإن المسؤولية تقع الآن على عاتق مؤتمر نزع السلاح مباشرة لرأب الصدع بين الدول وإعادةتنا إلى طريق القضاء على الأسلحة النووية.

ويطلب منكم الأمين العام مجددا تحقيق التقدم على وجه الاستعجال. وكما قال لكم في العام الماضي، الذي كان هو العام الميمون للحصان الأزرق في جزئنا من العالم: "رغم أن ولايتكم هي نزع السلاح، أقول اليوم: سلحو أنفسكم، سلحو أنفسكم بروح الحصان الأزرق وتقدموا. تقدموا بسرعة وتقدموا بعيدا". وإنني أناشدكم اليوم لإظهار المرونة، وإيجاد حلول مبتكرة، وأكثر من أي شيء، إعادة بناء الثقة اللازمة للمضي قدماً.

وكما أشار إلى ذلك بحكمة أحد أعظم الملوك الكوريين، وهو قائد كوري حكيم ومتبصر اخترع الحروف الهجائية الكورية قبل نحو ٥٠٠ عام "الثقة هي أحد أهم مكونات الحنكة السياسية العظيمة، ومن الأهمية بمكان التعبير عنها". أنا أقدر كون كل واحد منكم لديه مخاوف أمنية وطنية ملحة. وأتفهم أيضا الأهمية التي يوليها العديد منكم للنهج القائم على توافق الآراء عند التعامل مع هذه القضايا الهامة. ولكن كما ذكر الأمين العام هذه الهيئة بذلك في

عام ٢٠١١، يجب ألا تدعوا العملية جاثمة في الطريق المسدود إلى أجل غير مسمى. وقد نشادكم ترك الخلافات جانبا وخدمة المصالح العالمية من أجل بناء عالم أكثر أمانا.

وأثبت برنامج نزع السلاح في مناسبات عديدة أن الحلول الدولية توافق المصلحة الذاتية الوطنية المستنيرة. وإننا نتشاطر جميعا الهدف المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وللأسف، كما أبرز ذلك مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يسود خلاف متزايد بشأن كيفية وتوقيت تحقيق ذلك. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر بخطة عمل الأمين العام المكونة من خمس نقاط، التي صدرت في عام ٢٠٠٨. وفيما يلي أهم النقاط: أولا، الحاجة إلى إجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة تؤدي إلى نزع السلاح النووي؛ ثانيا، ضرورة حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تأكيدات لا لبس فيها بأنها لن تحضع لاستخدام الأسلحة النووية ولا للتهديد باستخدامها؛ ثالثا، ضرورة تنفيذ جميع الصكوك الصادرة عنكم في مجال نزع السلاح النووي، فضلا عن تعزيز وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ رابعا، الحاجة إلى زيادة الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ خامسا وأخيرا الحاجة إلى تدابير تكميلية من شأنها أن تدعم عملية نزع السلاح، بما في ذلك القضاء على الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، والجهود الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وقد أحرز بعض التقدم الهام، لكن ما زال أمامنا طريق طويل. وإننا بحاجة إلى أن نتحلى بالواقعية في السعي إلى اتخاذ خطوات ملموسة ونحن نواصل السعي إلى تحقيق الأهداف السامية. وتبقى هذه النهج وثيقة الصلة بالموضوع اليوم وتكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمؤتمر. ويذكركم الأمين العام بمواجهة حقائق القرن الحادي والعشرين. ويمكن أن يمثل المؤتمر قوة دافعة لبناء عالم أكثر أمانا وتحقيق مستقبل أفضل. وهذه هي مهمة المؤتمر بالضبط.

وفي عام ٢٠١٢، كلفت الجمعية العامة فريقا من الخبراء الحكوميين بتقديم توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تساهم في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ووافق الفريق الآن على تقرير أكد فيه، في جملة أمور، ولاية شانون باعتبارها أنسب أساس للمفاوضات. وستتناول الجمعية العامة التقرير في دورتها المقبلة في وقت لاحق من هذا العام. وإنني أفهم من الرئيس أن هذا التقرير كان قيد النظر في المؤتمر أيضا، وآمل أن تعتبروا أن التقرير يمثل إسهاما مفيدا من شأنه أن يدفع قدما بمداولاتكم.

ومن المشجع أن مناقشتكم الموضوعية للمسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر مازالت مستمرة. كما نرحب باستمرار استعدادكم لاستكشاف جميع سبل الاتفاق بشأن برنامج عمل وإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بهذا الموضوع مؤخرا. وفي هذا الصدد، أتوجه بالشكر لمنسقي كل بند موضوعي من بنود جدول الأعمال: السفير رمضان من مصر، السفير بيوتنينو ممثل ألمانيا، السفير رولاند من المملكة المتحدة، والسفير أرياسينها من سري لانكا. كما أعرب عن امتناني للسفيرة كايرامو، ممثلة فنلندا، التي وافقت على المشاركة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المكلف بإنجاز برنامج عمل. وآمل أن يولي المؤتمر الاعتبار الواجب لكيفية جعل هذه الهيئة فعالة قدر المستطاع. وينبغي النظر في القواعد والممارسات القابلة للتحسين لدعم عملكم إذا كان من شأنها أن تساعد على إخراج هذا المؤتمر من المأزق الحالي. وبالرغم من التعب الناتج عن هذا الجمود الذي طال أمده، مازال هناك تأييد واسع النطاق للمؤتمر باعتباره أحسن محفل لإجراء مفاوضات نزع السلاح في المستقبل. ويتطلع المجتمع

الدولي حاليا بشغف إلى المؤتمر لتأكيد ذلك التأييد. فاستمرار الجمود ليس خيارا. وكما قال الأمين العام في العام الماضي: "لا تنتظر أن يتحرك الآخرون. كن أول من يتحرك".

لقد بدأت بياني بالتعليق على الجزء الداخلي من هذه القاعة. وأود الآن أن أختتم بالإشارة إلى إحدى المقولات المنقوشة في الجزء الخارجي من هذه القاعة: "على الأمم أن تنزع سلاحها وإلا فستهلك". إنها مقولة وثيقة الصلة بما يحدث اليوم كما كانت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وأنا على ثقة بأنكم ستبدلون قصارى جهودكم لضمان أن يبلغ هذا المؤتمر الرؤية التي تتضمنها تلك المقولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيم، وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول على قائمتي، وهو السفير فينكاتيش فارما.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سرورنا أن نعرب عن تهانينا على توليكم الرئاسة، وإننا نتعهد لكم بدعمنا الكامل. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي اضطلع به السفير مونغ واي ممثل ميانمار كرئيس لمؤتمر نزع السلاح من أجل المضي قدما بأعمال المؤتمر. ونقدم تهانينا الحارة إلى السيد مايكل مولر على تعيينه أمينا عاما للمؤتمر، وإننا نقدر اهتمامه ودعمه القويين لعملنا. كما نود أن نشكر السيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، على تحمله عناء زيارتنا في جنيف ومخاطبة هذا المؤتمر من خلال بيانه الهام جدا. ونحن نقدر الدعم القوي للمؤتمر الذي أعرب عنه أصالة عن نفسه وبالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

وما فتئت الهند تتقيد بالتزامها بنزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي والقابل للتحقق منه. وعملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢/٦٨، أيدت الهند بدء المفاوضات بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية على أساس الوثيقة CD/1999، التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ في عام ٢٠١٤، وأعاد تأكيدها الفريق في بيانه المدلى به في جلسة عامة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها الهند لنزع السلاح النووي، فإنها تؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية التي تفي بالمصالح الأمنية الوطنية للهند. ويجدون الأمل في أن يقوم تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، المنجز عملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، بتعزيز العزم الدولي على بدء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات في المؤتمر في وقت مبكر على أساس الولاية المتفق عليها والواردة في الوثيقة CD/1299. ونحن نقدر إنشاء الأمين العام للأمم المتحدة على تقرير فريق الخبراء الحكوميين المقدم إلى المؤتمر، مع الإشارة إلى أن الفريق قد عين المؤتمر كمكان لإجراء للمفاوضات، وحث المؤتمر على أن يعتمد دون المزيد من الإبطاء برنامج عمل متوازن من شأنه أن يسمح ببدء المفاوضات في وقت مبكر في ضوء استنتاجات الفريق المفيدة. ونلاحظ أيضا أن الممثل السامي بالنيابة أشار أيضا إلى هذا الجانب بالذات في ملاحظاته.

وتولي الهند أهمية بالغة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح المنشأة خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إن ثالوث آلية نزع السلاح الذي يتألف من

اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، هو الآلية التي أنشئت بشق الأنفس والتي يعبر من خلالها المجتمع الدولي عن جهوده في مجال نزع السلاح والأمن الدولي ويضفي بها الاتساق على تلك الجهود. وقد واجهت آلية نزع السلاح تحديات عديدة في السنوات الأخيرة. وإنما نعتقد أن هناك ما يدعو إلى إعادة الالتزام بالآلية، مع النظر في الوقت نفسه في سبل تحسين كفاءة عملها.

ومازال مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، يتحمل مسؤولية كبيرة عن إحراز تقدم في البرنامج الدولي لنزع السلاح. وإنما نعتقد أن المؤتمر مازال يتوفر على الولاية والأعضاء والمصدقية والنظام الداخلي للاضطلاع بمسؤوليته. وبما أن قرارات المؤتمر لها تأثير على الأمن الوطني، فمن المنطقي أنه ينبغي له أن يقوم بعمله وأن يعتمد قراراته بتوافق الآراء. وإنما لا نؤيد الجهود الرامية إلى تقويض آلية نزع السلاح أو تجاوز المؤتمر.

ولئن كانت الهند تشعر بخيبة أمل لأن المؤتمر لم يقدّم باعتماد برنامج عمل، فهي لا تزال ملتزمة بالجهود التي تتماشى مع النظام الداخلي للمؤتمر وتروم بدء العمل الموضوعي في وقت مبكر. لقد شاركنا بنشاط في المناقشات غير الرسمية المنظمة بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة المواد الانشطارية التي عقدت حتى الآن. وكانت تلك المناقشات متعمقة ومثمرة، في ظل التنسيق المقتردر للسفير رمضان من مصر والسفير بيونتينو ممثل ألمانيا. وقد بدأت المناقشات جدياً تحت إشراف الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، السفيرة كايرامو ممثلة فنلندا. وهناك تأييد قوي لتعيين منسق خاص، في شخص السفير شميد ممثل سويسرا، للنظر في أساليب العمل لتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها. وهذه إشارات مشجعة بالفعل ويتعين بذل جميع الجهود الممكنة لتوطيدها.

وتتحمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مسؤولية هامة في مساعدة الدول على متابعة برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف. وإنما نعتقد أنه ينبغي تعزيز مكتب شؤون نزع السلاح لتيسير عمل الهيئات الدائمة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وهناك أيضاً حاجة إلى ضمان قدر أكبر من الاتساق بين أعمال نزع السلاح في نيويورك وجنيف. كما أن الحفاظ على سلامة أمانة المؤتمر وتعزيزها في جنيف يكتسي نفس القدر من الأهمية. وإنما نؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة دعم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من أجل جعل عمله مستداماً وذا صلة بالاحتياجات الحالية والمقبلة لبرنامج نزع السلاح الدولي. ويسعدنا بصفة خاصة تناول الممثل السامي بالنيابة للعديد من تلك الجوانب في ملاحظاته.

وقبل أن أختتم بياني واستبقاً للبيان الذي أدلى به السفير سيمون - ميشيل ممثل فرنسا لدى مغادرته جنيف، أود أن أقول بضع كلمات بالنيابة عن الوفد الهندي. لقد مثل السفير سيمون - ميشيل بلده تمثيلاً متميزاً؛ فصفاته المهنية والشخصية كانت بمثابة مكسب هام لهذا المؤتمر وفي جميع المحافل التي كان لنا فيها شرف العمل معاً. سوف نفتقد معرفته العميقة بالقضايا، وخبرته الواسعة ومشورته الحكيمة. وفي الأخير، نشكره على جميع إسهاماته ونتمنى له التوفيق في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير فو ممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم أن تعولوا على كامل دعم الوفد الصيني في عملكم.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لميانمار، السفير مونغ واي، على جهوده الدؤوبة خلال فترة رئاسته.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بالسيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، وأهنئ السيد مايكل مولر على توليه الرسمي لوظيفتي المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام للمؤتمر. ونحن على ثقة من أنه سيواصل تقديم الدعم الفعال لأعمال المؤتمر.

ونود أيضا أن نعرب عن أسفنا لمغادرة الممثل الدائم لفرنسا لدى المؤتمر، السفير سيمون - ميشيل، ونتمنى له النجاح في منصبه الجديد.

سيدي الرئيس، إن الجزء الثاني من دورة هذا العام من المؤتمر يقترب من نهايته. وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يوافق بعد على برنامج عمل، فقد قامت الدول الأعضاء، على أساس برنامج الأنشطة، بإجراء مناقشات متعمقة بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية، وتبادلت وجهات النظر بصراحة بشأن برنامج عمل في إطار الفريق العامل غير الرسمي. ويسهم ذلك في إحراز قدر أكبر من الفهم المتبادل للمواقف، وبناء توافق الآراء، واستكشاف السبل العملية الكفيلة بكسر الجمود المخيم على المؤتمر.

ونتوقع أن تكون المناقشات الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة في الجزء المتبقي من الدورة متعمقة ومثمرة بنفس القدر. ونأمل أيضا أن يواصل الرئيس والرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي، السفيرة كايرامو، جهودهما لمواصلة استكشاف إمكانيات صياغة برنامج عمل مقبول من قبل الجميع، مع الدول الأعضاء.

وقد أوضحت في مناسبات مختلفة بعضا من آراء وأفكار الوفد الصيني بشأن المضي قدما بأعمال المؤتمر، بما في ذلك فكرة معالجة أمن الفضاء الإلكتروني في المؤتمر وغيرها من المسائل الدولية الناشئة المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة، والتفاوض وصياغة صكوك السياسات المتعلقة بمسائل من قبيل الأمن الفضائي وإجراء مناقشات منظمة وموضوعية بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لبدء المفاوضات في المستقبل. وإنني آخذ علما بالتعليقات الأولية التي أبداها بعض زملائي. وآمل مخلصا أن تتحلى الدول الأعضاء جميعها بعقلية متفتحة وتستجيب لهذه الاقتراحات، مع مراعاة الهدف العام المتمثل في إحراز التقدم في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف وتنشيط أعمال المؤتمر.

وتولي الصين أهمية بالغة للدور الفريد الذي يضطلع به المؤتمر، وتشعر بقلق عميق إزاء هذا المأزق الذي طال أمده. إن الحالة الراهنة توضح أن السبب الرئيسي لحالة الجمود هو الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى عدد من الأعضاء لبدء المفاوضات بشأن مختلف البنود. وإننا بحاجة إلى مواجهة هذا الواقع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ندرك أن كسر الجمود وتنشيط أعمال المؤتمر يتطلبان المرونة والإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف.

إن الحالة الدولية تشهد تحولاً عميقاً في الوقت الراهن. فالتحديات الأمنية تصبح أكثر تعقيداً وتنوعاً يوماً بعد يوم، كما أن البؤر الساخنة الإقليمية والصراعات المسلحة تظهر باستمرار، وقد أدت التكنولوجيات الجديدة إلى إحداث تغييرات في الجيش، مما أدى إلى نشوء نوع جديد من سباق التسلح. ولم يعد دور المؤتمر وغيره من الآليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في صون وتعزيز السلم والأمن العالميين، إزاء هذه الخلفية، ضئيلاً بل أصبح يكتسي قدراً أكبر من الأهمية. وإننا نشعر بقلق بالغ لكون المؤتمر لم يتجاوز حالة الجمود، ولأن عدداً من المفاوضات المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة التي يمكن إجراؤها على نحو جيد في هذا المحفل تجرى في أماكن أخرى.

وتقع على عاتق المؤتمر مسؤولية أداء الدور المنوط به والبدء في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن، بصفته المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد موقفاً أكثر انفتاحاً وتتخذ القرارات السياسية اللازمة، بدلاً من التقييد الصارم بالمواقف التي لم تتغير منذ عقود، والإصرار على البقاء في نفس المسارات المعروفة. ويمكن أن يشمل ذلك استعراض موقفها من بنود جدول الأعمال التقليدية للمؤتمر، وأن تكون سباقة إلى استكشاف السبل الكفيلة بمعالجة القضايا الناشئة الهامة في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة في نطاق المؤتمر، أو اتباع نهج أكثر مرونة إزاء بنود جدول الأعمال التقليدية. ولا ينبغي لأي بلد أن يدفع بتهور بالمسائل ذات الأولوية بالنسبة إليه، مع رفض تناول أي مسألة أخرى تثيرها الأطراف الأخرى رفضاً قاطعاً. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة ترسيخ الجمود في المؤتمر وزيادة تهميش دوره في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة.

ويكمن مبدأ توافق الآراء في صميم النظام الداخلي للمؤتمر. وإننا نرى دائماً أن هذا المبدأ يوفر ضمانات هامة للدول الأعضاء من أجل حماية مصالحها الأمنية الوطنية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة. ويتبين من تاريخ المؤتمر أنه إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية لدى الدول الأعضاء، فإن قاعدة توافق الآراء لم تشكل ولن تشكل عقبة أمام إبرام معاهدات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. بل على العكس من ذلك، تساعد هذه القاعدة على ضمان إجراء المفاوضات بطريقة منظمة، كما أنها تساعد على ضمان فعالية نتائج تلك المفاوضات وسريتها على الجميع. وينبغي تطبيق مبدأ توافق الآراء في التفاوض على جميع الصكوك القانونية والسياسية المتصلة بالأمن وتحديد الأسلحة.

ونلاحظ أن بعض الدول تتمسك بقاعدة توافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل التي تعارضها ولكنها تكون مستعدة للتغاضي عنها عند الدفع بالقضايا التي توافق مصلحتها. وهذا النهج المقيت إزاء قاعدة توافق الآراء أمر غير مقبول.

وفي هذا الصدد، تتعلق حالة حديثة بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بتنظيم مفاوضات متعددة الأطراف في نيويورك بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. وقد أثارت الصين خلال المشاورات السابقة المتعددة الأطراف، إلى جانب العديد من الدول الأخرى، عدداً من الشواغل بشأن المسائل الإجرائية، بما في ذلك مكان إجراء تلك المفاوضات وولايتها، فضلاً عن المسائل المتعلقة بمضمون مدونة السلوك نفسها، مثل استثناء حق الدفاع عن النفس. ومما يؤسف له أن الاتحاد الأوروبي لم يعالج تلك الشواغل على النحو الواجب. ومن غير المقبول، على وجه الخصوص، أن تتخلى الدول عن قاعدة توافق الآراء

كشروط مسبق من أجل المشاركة في المفاوضات، وفقاً للترتيبات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للمفاوضات في نيويورك. وإنما لا نرى أن هذا هو النهج المناسب تطبيقه من جانب الاتحاد الأوروبي إذا كان يرغب في إجراء المفاوضات بحسن نية. ونأمل أن يعالج الاتحاد الأوروبي بالكامل الشواغل المعرب عنها من جانب الصين والدول الأخرى وأن ينقح أساليبه بغية تيسير المشاركة في المفاوضات على نطاق أوسع. وإنما نناشد جميع الدول الأعضاء مرة أخرى أن تنظر بجدية في اقتراح إجراء المفاوضات بشأن مدونة قواعد السلوك في إطار مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيادة السفير فو، على كلماتكم الطيبة واقتراحكم إجراء المزيد من المناقشات، وسنستمر فيها بالتأكيد. يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسفير وود ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن وفدي بمنحكم أكبر قدر من الثقة، وبممكنكم الاعتماد على الدعم الكامل للولايات المتحدة في جهودكم لتوجيه أعمال المؤتمر. ويسر وفدي أن ينضم إلى باقي الوفود في الترحيب بكيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة، بمناسبة زيارته اليوم لمؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أهني مايكل مولر على مهمته وأن أشكر مونغ واي، سفير ميانمار، على رئاسته المثمرة للمؤتمر.

وما زالت الولايات المتحدة مستعدة للعمل دون كلل مع الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر للمساعدة على تجاوز المأزق الحالي. ولم ننس أن الاتفاقات الهامة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح قد أبرمت في هذا المؤتمر. وفي خضم الإحباط المستمر الذي نعيشه نحن وغيرنا في تجربة هذه الغرفة، نعتقد أنه من الضروري أن نبرز فرص الحوار، مع الحفاظ على الولاية الأساسية للمؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية.

وبينما تؤيد الولايات المتحدة إجراء حوار هادف بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وتبقى على أهبة الاستعداد للإسهام فيه، فإن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يظل بمثابة أولويتنا في المؤتمر. وإنما نعتقد أن هذه الأولوية، التي يؤيدها أغلب المجتمع الدولي، يمكن أن تستفيد من عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي استكشف العناصر الممكنة لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، استناداً إلى الوثيقة CD/1299. وفي هذا الصدد، اعتبر وفدي المناقشات غير الرسمية التي أجريت خلال الأسبوع الماضي بشأن هذا الموضوع مناقشات مثمرة ومفيدة للغاية. بيد أنني أود أن أشدد على أن عمل فريق الخبراء الحكوميين لا يروم تجاوز مؤتمر نزع السلاح وإنما تسليط الضوء على المسار الذي سيتبعه المؤتمر. وهذا يتناقض تماماً مع الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقات لا تحظى بتوافق الآراء أو تسعى إلى تجاوز مؤتمر نزع السلاح. ولسوء الحظ، لا توجد لدينا اختصارات قابلة للاستخدام يمكن أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي.

وفي سياق حوارنا المتعدد الأوجه الذي يروم تعزيز التقدم في مؤتمر نزع السلاح، يأخذ وفدي علماً بالمناقشة التي جرت بين الدول الأعضاء في وقت سابق من هذا العام بشأن التزام المؤتمر تجاه المجتمع المدني. وفي حين أثارت بعض المقترحات المعرب عنها في وقت سابق من هذه الدورة عدداً من الشواغل الموضوعية والإجرائية بين الدول الأعضاء، نود أن نشجعكم، سيدي الرئيس، على أن تنظروا، بالتشاور مع جميع الوفود، في صياغة مقترح يسمح للمجتمع المدني

بمخاطبة الدول الأعضاء في المؤتمر مماثل للنهج المتبع كل سنة في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها. وإنما نرحب بهذا النهج الذي يأتي في حينه ومازال النظر فيه مناسباً خلال الدورة الحالية.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، يظل وفدي مستعداً للتعاون معكم ومع جميع نظرائه في هذه القاعة لإحراز تقدم على درب نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويتطلب ذلك رفض الإصلاحات السريعة، وتعزيز الهياكل التي ثبتت فعاليتها واستخدام الوقت الثمين والخبرة المتاحة لنا بحكمة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أفضل تمنيات وفدي للسفير سيمون - ميشيل في مهمته الجديدة. لقد كان السفير سيمون - ميشيل صديقاً جيداً وشريكاً قوياً جداً. إننا سنفتقده. ونتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة. ونحن نحترم كثيراً فطنتكم ومساهماتكم في المناقشة هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن مجموعة من المسائل. لذلك، يود وفدي أن يتمنى لكم التوفيق مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيادة السفير. لقد أخذنا علماً باقتراحاتكم وأفكاركم، مثل اقتراحات وأفكار الآخرين. يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسيد دينيكو ممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السفير هنك كور فان دير كواست على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح والسيد مايكل مولر على تعيينه أميناً عاماً للمؤتمر - دون كلمة "بالنيابة". أتمنى لكليهما النجاح في دوره الجديد. وكما هو الحال دائماً، يمكننا الاعتماد على دعم الوفد الروسي.

ويسرنا أيضاً أن نرحب بالسيد كيم وون - سو، الذي وجد وقتاً في جدول أعماله المزدحم لحضور المؤتمر.

ويعلم جميع الحاضرين أن المؤتمر لم يشهد إجراء أي مفاوضات. ونحن نتحدث عن ذلك علناً كدول أعضاء، ولكن الأهم هو أننا نبذل أيضاً جهوداً محددة وحيوية لكسر الجمود الذي طال أمده في هذا المحفل.

يمثل الاعتماد الفوري لبرنامج عمل محور اهتمامنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُعيد إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، وهو يعمل بنشاط على التوصل إلى نتائج يقبلها الجميع. وقد اقترحنا صيغة مؤقتة، لكن واقعية، لبرنامج عمل يركز على المناقشات بهدف ضمان الانتقال السلس للمؤتمر إلى العمل الموضوعي. وفي غياب برنامج عمل متفق عليه، أُجريت مناقشات مواضيعية غير رسمية تروم توضيح المواقف بشأن النقاط الرئيسية من جدول أعمال المؤتمر. وفي رأينا، تم التعبير عن أفكار مثيرة للاهتمام وواعدة جداً، ويمكن أن تستخدم كأساس للتوصل إلى حل توفيق في المستقبل.

وإننا نعتبر أن النص المحدث لمشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي من المواضيع ذات الأولوية، وهو جاهز أساساً للتفاوض بشأنه.

نأمل أن نبدأ في استعراض أساليب عمل المؤتمر. وبعد الانتهاء من ذلك الاستعراض، سنقوم، عند الضرورة، باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين فعالية عمل محفلنا.

إن الوفودَ بصدد استكشاف جميع السبل الممكنة، واضحة بذلك الأسس التي يمكن أن يُستأنف العمل الموضوعي للمؤتمر بناء عليها. ويُتوقع أن يتمكن المؤتمر من الشروع في المفاوضات دون إبطاء بمجرد الاتفاق على برنامج عمل.

ونحن مصممون على مواصلة العمل بالروح البناءة نفسها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لإحدى زميلاتنا الأكثر شجاعة، وهي السفيرة كايرامو ممثلة فنلندا. والسفيرة كايرامو تعمل بجد في الفريق العامل غير الرسمي، ونحن نقدر عملها كثيرا. يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لكم سعادة السفيرة.

السيدة كايرامو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضا أن أشكر بجرارة زميلنا من ميانمار، السفير مونغ واي، على مساعدته خلال رئاسة ميانمار، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الذي أشرتم إليه بوصفه الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل. وقبل أن أدلي بتعليقات على هذه المسألة بالذات، أود أيضا أن أهنئ مايكل مولر على دوره، أخيرا، كأمين العام للمؤتمر؛ إنه لأمر جدير بالترحيب حقا. وبطبيعة الحال، أنا سعيدة للغاية لرؤية السيد كيم وون - سو هنا معنا. أشكركم جزيل الشكر على تخصيصكم الوقت الكافي للمجيء إلى جنيف خلال الأسابيع الأولى من مهمتكم الجديدة بصفتم الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان حقا عرض رسائلكم بوضوح في المؤتمر.

وبالنظر إلى الدور الذي اضطلعت به بصفتي الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، لن أخوض في هذه المسائل بالتفصيل. وأود أن أشير فقط إلى أنني آخذ علماً برسائل الممثل السامي بالنيابة؛ أشكركم جزيل الشكر على كلماتكم المشجعة. وآخذ علماً أيضا بما أعرب عنه الزملاء اليوم هنا بشأن مواقفهم وآرائهم. ومن الواضح جدا أن حكومتي، فنلندا، تود أيضا أن ترى نهاية المأزق ومن الواضح أيضا أننا سنجد وسائل البدء في العمل على الوجه الصحيح كمؤتمر لنزع السلاح. وقد أعربت عن ذلك ببيانات حكومتي عدة مرات. ونحن على استعداد للعمل على أساس برنامج عمل دقيق، وفي أقرب وقت ممكن.

بيد أنني أود أن أشير بصفة خاصة إلى الإشارة التي قام بها زميلي السفير الهندي. وترى فنلندا أيضا أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يؤدي دورا هاما في دعم هذا المؤتمر من خلال توفير البحوث والوثائق المفيدة، بل وأنه يمكن أن يساعدنا على إحراز التقدم. وربما كانت هذه هي أهم رسالة أود أن أنقلها إلى السيد كيم وون - سو أثناء وجوده هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن للسيد إيان ماكونفيل ممثل أستراليا.

السيد ماكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفد أستراليا الكامل. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به سلفكم، السفير مونغ واي ممثل ميانمار؛ ونوجه تهانينا الحارة للسيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح المعين رسميا؛ كما نرحب بجرارة بالممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، الذي تكرم ببذل مجهود لمخاطبتنا هنا اليوم.

اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الآخرين في توديع السفير جان - هونغ سيمون - ميشيل، وأيضاً كيلبي أندرسون، التي تولت دور الممثلة الدائمة لكندا بالنيابة في مؤتمر نزع السلاح خلال الأشهر الخمسة الماضية. سنفتقدكما.

وفيما يتعلق بسبل إحراز التقدم في مؤتمر نزع السلاح، إننا نرحب باقتراحاتكم الإيجابية الواردة في وثيقتكم بشأن التخطيط لرئاسة المؤتمر، سيدي الرئيس. ونعتقد أن ذلك يوفر وسيلة مفيدة للمضي قدماً بالمزيد من التفصيل في المناقشات غير الرسمية التي أجريناها على مدى الأسابيع القليلة الماضية. إننا بالفعل بلغنا الطريق المسدود في هذا المحفل، إلا أن ذلك يضفي على هذه المناقشات وعلى رئاستكم قدراً أكبر من الأهمية. وإننا نرحب بطلبكم الصريح الرامي لتجاوز المأزق الحالي، الذي وجهتموه لنا بعد ظهر هذا اليوم، وأيضاً بكلام الممثل السامي بالنيابة بشأن المسألة نفسها. إننا نعلم أن هذا المأزق لن يُتجاوز على الفور، لأنه ظل قائماً منذ ١٩ عاماً لحد الآن، غير أننا استطلعنا بعض الآراء المثيرة للاهتمام خلال الأسبوعين الماضيين في سياق الفريق العامل غير الرسمي. ويستند ذلك إلى الاتفاقات السابقة، وإن كانت محدودة، الناجمة عن الجلسات السابقتين للفريق العامل غير الرسمي الذي شارك في رئاسته السفير غاليجوس ممثل إكوادور والسفير بيتر وولكوت ممثل أستراليا. ومن بين السبل النظرية إبداعية في كيفية الاستفادة من جدول أعمال المؤتمر على أفضل وجه، بما في ذلك مناقشة البنود غير الرسمية التي اقترحتها في مراسلتكم الأخيرة. وأعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى النظر في مصادر أخرى ذات قيمة مضافة؛ وينبغي النظر بجدية في الاقتراح المقدم من زميلنا ممثل الولايات المتحدة بشأن مشاركة المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالدور المستمر للخبراء، أود أن أضم صوتي لدعم العمل الممتاز الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ومن دواعي سرور أستراليا أنها كانت قادرة على توفير بعض التمويل لصندوق استقرار المعهد في الأسابيع القليلة الماضية لمساعدته على تجاوز وضعه المالي الحالي الصعب، لكننا نتطلع إلى أن نبذل كلنا المزيد من الجهود لضمان الحفاظ على تلك المنظمة الهامة وتعزيزها حتى يمكنها أن تساعدنا في عملنا.

وفي الختام، أود أيضاً أن أؤيد ما قاله الممثل السامي بالنيابة فيما يتعلق بالاستفادة من نتائج توافق الآراء الذي توصل إليه فريق الخبراء الحكوميين مؤخراً بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. هناك بالتأكيد الكثير مما يمكن أن نستمد من هذه العملية في هذا المحفل، وأيضاً في العمل الذي نقوم به حالياً للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسفير توشيو سانو ممثل اليابان.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب السامي جداً في مؤتمر نزع السلاح. وإني أؤكد لكم دعم وفدي الكامل وأتطلع إلى العمل تحت قيادتكم، كما أشكر السفير مونغ واي ممثل ميانمار على الجهود العظيمة التي بذلها على مدى الأسابيع الأربعة الماضية.

ينضم وفدنا إلى المرحبين بحرارة في جنيف بالسيد كيم وون سو وبهنته عقب إعلان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون على تعيينه في منصب الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح بتاريخ ١ حزيران/يونيه من هذا العام. ويمثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون

نزع السلاح جزءا لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة التي توفر دعما لا حدود له لتعزيز نزع السلاح، ولذلك فهي لا غنى عنها في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وأنا أهنئكم في هذه المناسبة، اسمحوا لي، أيها السيد كيم، أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاون وفدي ودعمه الكاملين. وإني لعلني ثقة تامة بأن المكتب، في ظل قيادتكم الحكيمة القائمة على خبرتكم الطويلة والغنية، سيفي بالمهام الموكولة إليه من قبل المجتمع الدولي. ونحن نعول على قيادتكم.

وكما قلتم من قبل، يجب تنشيط مؤتمر نزع السلاح ويجب أن يضطلع بدوره الهام في مجال التفاوض بشأن الصكوك القانونية. وسيواصل وفدنا بذل جهود مع الدول الأعضاء الأخرى للتغلب على الجمود الذي طال أمده في المؤتمر.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد مايكل مولر وأتقدم بأطيب تمنياتي له بعد أن عين رسميا أميننا عاما لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل معكم في منصبكم الموقر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للسفير الفرنسي، جان - هوغ سيمون - ميشيل، لمساهمته العظيمة بطرق شتى في مجتمع نزع السلاح في جنيف، وأتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة باولا راميريز، زميلتنا من المكسيك.

السيدة راميريز فالينزويلا (المكسيك) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا. ويود وفدي أيضا أن يهنئ السيد كيم وون - سو على تعيينه ممثلا ساميا بالنيابة لشؤون نزع السلاح والسيد مايكل مولر على تعيينه أميننا عاما لمؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمشروع المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص لالتماس وجهات النظر وتلقي المقترحات بشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي وزع بالأمس، يود وفدي أن يدلي بالتعليقات التالية.

لا يعكس مشروع المقترح جميع التعليقات والآراء التي أعربت عنها الوفود في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ٣٠ حزيران/يونيه، كما أنه لا يشكل اقتراحا توفيقيا لأنه لا يتطلب نفس المستوى من التوافق من جانب الأعضاء. ولذلك، من أجل الحصول على مشروع مقترح عادل، ينبغي أن تؤخذ جميع الاقتراحات والتعليقات في الاعتبار. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا المقترحات التي قدمها وفدي يوم الثلاثاء الماضي.

إننا نعتقد أنه يمكن أن يسهم المنسق الخاص في جمع الآراء والمقترحات. ولكن حتى تكون لدينا صورة عامة واسعة النطاق عن الحالة الراهنة، يجب أن يكون بوسعنا أن نستشير ليس فقط أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بل أيضا أعضاء الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني. وقد طلبنا، في هذا الصدد، أن يكلف المؤتمر صراحة المنسق الخاص بالتشاور مع أعضاء الأمم المتحدة ومع ممثلي المجتمع المدني. وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي، فإننا مرنون بشأن اللغة التي ستستخدم عند صياغة هذه الإضافة.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن هذا الاقتراح يستجيب مباشرة للتعليقات التي وردت خلال رئاسة بلدي في وقت مبكر من هذا العام. وقد ذكر بعض أعضاء المؤتمر ضرورة أن يشمل اتخاذ قرار بشأن أساليب العمل مسائل مثل مشاركة المجتمع المدني وتوسيع نطاق العضوية، ونحن نعتقد أن آراء أعضاء الأمم المتحدة ككل وممثلي المجتمع المدني تكتسي طابعا جوهريا.

ويتعلق الاقتراح الثاني المقدم بالفقرة ٢. وبما أننا نعتقد أن عمل المنسق الخاص ينبغي أن يكون أساسا لتحسين أساليب عمل المؤتمر، فإن وفدي يولي أهمية كبرى إلى ضرورة أن يشكل التقرير وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر تدرج في التقرير السنوي لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٥، وليس فقط في التقرير السنوي للمؤتمر، كما ورد في الصيغة الحالية لمشروع المقرر.

واسمحوا لي أن أدلي، بالإضافة إلى تعليقاتي السابقة، ببعض الملاحظات بشأن العناصر المدرجة في مشروع المقرر الذي وزع أمس، التي لم تشكل جزءا من مشروع المقرر كما نوقش في ٣٠ حزيران/يونيه.

وفيما يتعلق بالفقرة ١، نعتقد أنه لكي يكون المقرر ذا مغزى، ينبغي للمنسق الخاص أن يلتمس الآراء وأن يتلقى المقترحات بشأن أساليب العمل دون أي شرط مسبق. ونحن نفهم أن مهمته هي تحليل فائدة أساليب العمل الحالية وكيفية تحسينها وتقديم نتائج مشاوراته إلى المؤتمر دون تحفظات. وإننا نتساءل، في هذا الصدد، عن الفائدة من عبارة "دون المساس بالمادة ١٨ من النظام الداخلي"، لأننا ندرك أن المنسق الخاص يمكن أن يناقش في مشاوراته، في جملة أمور، المضمون الكامل للنظام الداخلي للمؤتمر.

وبخصوص الفقرة ٢، نطلب حذف عبارة "بشأن النتيجة المتفق عليها". وتمثل ولاية المنسق الخاص، وفقا للمشروع الحالي، في التماس الآراء وتلقي المقترحات بشأن أساليب العمل بغية تحسين أداء المؤتمر وفعاليته، وليس التوصل إلى اتفاق بشأن الآراء والمقترحات. ولذلك، ينبغي أن يقدم المنسق الخاص فقط تقريرا رسميا بخصوص الآراء والمقترحات التي وردت خلال مشاوراته.

ويعتقد وفدي أنه إذا كانت نتيجة هذه المبادرة ستتخذ شكل تقرير غير رسمي يقدمه المنسق الخاص أو يستبعد الآراء والمقترحات التي وردت خلال مشاوراته، فإن هذه العملية ستشكل مجرد محاكاة أخرى للجهود التي يبذلها المؤتمر للخروج من المأزق.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن ١٩ عاما من الجمود تمثل تذكيرا واضحا بأن مؤتمر نزع السلاح هو نتاج للحرب الباردة وهو جهاز أسهم إسهاما كبيرا في نزع السلاح، لكنه لم يتمكن من القيام بذلك إلا عندما توصلت القوتان العظيمتان إلى اتفاق في هذا الشأن. لهذا السبب، لم تتجسد فعاليته إلا خلال الحرب الباردة وسنوات الوفاق القليلة التي أعقبت سقوط جدار برلين.

وإن الجمود الذي يكتنف المؤتمر ليس ناجما فقط عما يعتره من تناقضات، وإنما عن كون المؤتمر لم يعد يمثل مجتمعا دوليا يشترط مشاركة الجميع في أي نقاش أو في أي مفاوضات بشأن سبل القضاء على أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح بشكل عام وبشأن الأمن الجماعي، وهو مجتمع دولي لم يعد لديه أي استعداد لقبول ضمان أمن البعض على حساب أمن الآخرين.

والواقع أن المؤتمر هو نتاج ترتيبات اتخذت خلال مرحلة ما بعد الحرب من أجل منح العض امتياز الاستفراد باتخاذ القرار نيابة عن الآخرين، وهي ترتيبات حولت البعض ممارسة حق

النقض طيلة سنوات. والسبيل الذي تتبعه مناقشتنا الحالية بشأن تعيين منسق خاص للبحث عن آراء وتلقي مقترحات متعلقة بأساليب عمل المؤتمر هي بمثابة مثال عن عجز هذا المحفل عن تحقيق أي نتيجة ذات مغزى، ولو لكي يحافظ على نفسه.

سيدي الرئيس، يود وفدي أيضا أن يدي بعض التعليقات على الخطة المقدمة بشأن فترة رئاستكم. وسمحوا لي أن أبدأ بتأكيد أن ولاية المؤتمر كانت قد حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. وليست هناك حاجة مطلقا إلى إعادة تحديدها. إن مباشرة العمل الموضوعي في المؤتمر يعني التفاوض. وجميع الأنشطة والمناقشات التي ليست تفاوضا لا تشكل عملا جوهريا للمؤتمر.

وقد أعربنا، في هذا الصدد، عن آرائنا بشأن القرار الذي اعتمد فيما يتعلق ببرنامج الأنشطة، الذي يوافق تماما الخطة التي تنوون اتباعها أثناء رئاستكم. فالاجتماعات غير الرسمية التي تقترحونها هي طريقة أخرى لإبقاء المؤتمر مشغولا بالرغم من عجزه عن الوفاء بولايته. وبما أن خطتكم تقوم على إضافة مناقشات غير رسمية، فلن يكون هناك محضر لتلك المناقشات، وبالتالي لا يمكن استخدامها ولو كأساس للمفاوضات. ومن ثم، فإن الاجتماعات غير الرسمية ستقوم فقط بمحاكاة العمل في الفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل وجدول زمني لأعمال دورة عام ٢٠١٥.

وبما أن مؤتمر نزع السلاح هو محفل للتفاوض، يمكن أن تسهم المناقشات في نتائج المفاوضات الجارية، ولكن لا يمكن إجراء المناقشات بدلا من المفاوضات. وفي هذا الصدد، إذا كانت الرئاسة قد قررت بالفعل إجراء مناقشات وفقا لخططها، فلماذا لا تكون تلك المناقشات على شكل اجتماعات رسمية؟ وبهذه الطريقة، ستكون على الأقل هناك بعض المحاضر متوفرة بشأنها. ونشير إلى أنه خلال رئاسة المكسيك، كانت جميع الاجتماعات رسمية وكان يجري تبادل جيد لوجهات النظر على هذا المنوال.

سيدي الرئيس، سمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على كامل تأييد وفدي لمساعيكم الحالية وتعاونهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة برونوين ليفي، من جنوب أفريقيا.

السيدة ليفي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تود جنوب أفريقيا أن تهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لكم النجاح في مساعيكم، كما نود أن نشكركم وأسلافكم هذا العام، بمن فيهم سفير ميانمار، على الجهود التي بذلت بشأن مسألة أساليب العمل.

ونود أيضا أن نرحب بتعيين السيد مولر وأن نهنئ الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح ونشكره على كلمته الملهمة التي ألقاها اليوم. ونحن نأخذ الكلمة، سيدي الرئيس، نود أن نتناول على وجه التحديد المؤتمر في مشروع مقرركم بشأن تعيين منسق خاص لالتماس الآراء وتلقي المقترحات بشأن أساليب العمل بغية تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته. وإننا نقوم بذلك مع مراعاة تعليقاتكم التي أدليتم بها بعد ظهر هذا اليوم، وكذلك تعليقات الممثل السامي بالنيابة في خطابه الذي نعتقد أنه يتوافق مع المقرر. ولدى النظر في المقرر، تود جنوب أفريقيا أن تسجل قلقها لأن بعض المقترحات التي حظيت بتأييد عدد من الوفود لا تظهر في النص.

إن المقترحات التي نشير إليها هنا تتجاوز نطاق تلك التي طرحت خلال مناقشاتنا غير الرسمية التي جرت مؤخرا، وهي تشمل المقترحات التي قدمت منذ بدء دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥، حين طرحت هذه المسألة لأول مرة هذا العام. ومما يؤسف له أن ذلك قد يخلق انطبعا بأن آراء البعض هي أكثر أهمية من آراء الآخرين. وتدرك جنوب أفريقيا إدراكا تاما أن أعضاء المؤتمر لديهم أولويات وشواغل مختلفة. بيد أن تلك الأولويات المختلفة لا يجب بالضرورة أن يستبعد بعضها بعضا. ونحن نعتقد أنه إذا أراد أعضاء المؤتمر أن يظهرنا بعض المرونة، سيكون من الممكن أن نعمل معا. والواقع أن الحاجة إلى المرونة هي بالتحديد السبب في أننا، على الرغم من تحفظاتنا بشأن القرارات المتعلقة بالأفرقة العاملة المعنية بالبرنامج الزمني للأنشطة وبرنامج العمل، لم نعارض توافق الآراء بشأن إنشاء تلك الهيئات، رغم أننا كنا غير مقتنعين بأنها ستساعدنا على إحراز تقدم نحو الوفاء بولاية المؤتمر. بيد أن ممارسة المرونة لا يمكن أن تكون في اتجاه واحد. وبما أن جنوب أفريقيا مرنة بما فيه الكفاية لمراعاة آراء من قد تختلف معهم، فإننا نتوقع أن نعامل بنفس الطريقة من قبل من قد يختلفون معنا. ومع ذلك، يبدو أن البعض يرفضون الاعتراف بالشواغل المشروعة للآخرين بينما يصرون على أن يلقوا الاحترام والتفاهم. ومن المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى تفاقم وضع المؤتمر بدلا من تحسينه.

وتكتسي المقترحات التي ترتبط بالحاجة إلى قيام المنسق الخاص بالتشاور مع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني أهمية خاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا. لقد استمعنا إلى الوفود التي تدعي أن قيمة المؤتمر تكمن في جمعه بين الدول الرئيسية. ومع ذلك، نرى أن جميع الدول ومن تمثلهم تلك الدول هم في الواقع مهمون. ويكون الأمر كذلك بصفة خاصة عندما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين، التي يهدف نزع السلاح إلى الدفع بها قدما. إن نزع السلاح ليس محط اهتمام من يتوفرون على القوة أو الجيوش أو غير ذلك فحسب، بل هو محط اهتمام كل من يبحثون عن عالم أفضل وأكثر أمنا. وبوصفنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار آراء جميع الدول، وأعضاء المجتمع المدني والمواطنين العاديين، الذين يجب الاستماع إلى أصواتهم بشأن عجز المؤتمر عن ممارسة مسؤوليته في التفاوض. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، تكمن القيمة الحقيقية للمؤتمر في الاضطلاع بتلك المسؤولية الهامة، وليس في هيكله أو تكوينه. ولذلك، نعتقد أنه لا يتضمن مشروع المقرر ما قد يمنع المنسق الخاص من اعتبار هذه المقترحات. ومن ثم، فإننا نتوقع أن يتجاوز المنسق الخاص أعضاء هذه الغرفة وأن يسعى إلى الحصول على آراء أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع والمجتمع المدني عند إعداد تقريره.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، المقترحات التي قدمت بشأن تقرير المنسق الخاص لها أهميتها أيضا. وإذ نرحب بالإشارة إلى التقرير السنوي للمؤتمر، نلاحظ أن الصيغة السابقة لمشروع المقرر طلبت إلى المنسق الخاص أن يقدم تقريرا بشأن نتائج مشاوراته. ومع ذلك، فإن أحدث نسخة تقصر تقريره الآن على النتائج المتفق عليها فقط. بيد أنه بالنسبة لجنوب أفريقيا، إذا أريد لهذه العملية أن تكون لها قيمة مضافة، فإننا نعتقد أنه يجب أن تدرج جميع المقترحات التي برزت أثناء المشاورات في تقريره ويجب أن ينظر فيها المؤتمر، بصرف النظر عما إذا حصل اتفاق بشأنها أو لم يحصل. وقد يوحي عدم القيام بذلك بأن البعض يتناول الشكليات فقط ويسعى إلى استخدام هذا القرار من أجل تقديم وهم يوحي بإحراز التقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا أيضا مهتمون بعملية الشروع في تعيين منسق خاص. وفي رأينا يقع على عاتقكم، سيدي الرئيس، تعيين منسق خاص بشأن أي مسألة، إلى جانب تحديد ولايته، ولا يتطلب

ذلك موافقة صريحة ولا قرارا بتوافق الآراء من جانب المؤتمر. وفي هذا الصدد، نرى أن تعيين منسق خاص هو مصمم كآلية لتجاوز المآزق بالنسبة للرئيس من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لمساعدة الرئيس في حالات انعدام توافق الآراء. ولهذا السبب، نعتقد أنه على الرغم من إدراج عبارة "دون الإخلال بالقاعدة ١٨"، وهو أمر محير في حد ذاته، لأن أي مقرر متعلق بتغيير قاعدة توافق الآراء يجب أن يتخذ في الواقع بتوافق الآراء - لا يمنع المقرر أي وفد من إثارة المسائل المتصلة بأي حكم من أحكام النظام الداخلي. ولذلك، فإننا نتوقع أن يراعي المنسق الخاص بالفعل آراء من يعتقدون أن النظام الداخلي، بما في ذلك القاعدة ١٨، قد أسبغ تفسيره وتم استخدامه وإساءة استخدامه من جانب البعض لمنع المؤتمر من الاضطلاع بولايته التفاوضية. ومن ثم، بالرغم من شواغلنا إزاء مشروع المقرر، إذ لا نعتقد أن تعيين منسق خاص يتطلب قرارا بتوافق الآراء من جانب المؤتمر، فإننا لن نعارض اعتماده. ومن شأن القيام بذلك أن يقوض نفس القواعد كما سعى إلى ذلك الآخرون.

سيدي الرئيس، لقد أثرتنا هذه الشواغل بالتحديد لأننا نود أن نرى مؤتمر نزع السلاح يسترجع مكانته الصحيحة. ولهذا السبب، كنا في الصدارة مع بلدكم وسويسرا للدفاع عن تنشيط أعمال المؤتمر، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ وما يتصل به من مقررات لاحقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن عدم الاستمرار في العمل الموضوعي لا يسمح لنا بعدم المبالاة بالتحديات الحالية. إن استمرار المآزق أمر غير قابل للاستدامة، وقد أثر بصورة متزايدة على أهمية المؤتمر وعلى الثقة فيه على الصعيد الدولي. ولذلك، مازلتنا مستعدين للنظر في أي مقترحات من شأنها أن تساعد حقا على تجاوز المآزق. بيد أنه إذا استمر المؤتمر في الإخفاق في الاضطلاع بولايته، فسيقتضي الأمر النظر في خيارات أخرى تمكن من المضي قدما بالعمل الهام الذي أنيطت به هذه الهيئة.

وفي الختام، نود أن نسترجع انتباه هذه القاعة إلى مقتطف من بيان قدمه وفد جنوب أفريقيا إلى المؤتمر في عام ٢٠٠٥، وهو للأسف وثيق الصلة بمناقشاتنا اليوم بعد عشر سنوات. لقد أكدت جنوب أفريقيا في هذا الصدد أنه "من الأفضل أن نذكر أنفسنا بأن ... جميع أعضاء الأمم المتحدة ... هم الذين عليهم أن يدفعوا ثمن ما أصبح الآن استمرار خمول المؤتمر، من خلال اشتراكهم المقررة في ميزانية الأمم المتحدة". ولذلك، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها الحق في مساءلة المؤتمر عن فشله في إحراز التقدم في المفاوضات. وإذا كان مؤتمر نزع السلاح سيبقى غير قادر على الشروع في مفاوضات نزع السلاح المطلوبة، فإن وفدي يشير إلى سرعة حلول وقت النظر من جانبنا فيما إذا كان تعليق أنشطة المؤتمر إلى حين اتخاذ الجمعية العامة قرارات ببدء المفاوضات أكثر فائدة وفعالية من حيث التكلفة. ولئن كان من الواضح أن هذا لن يكون وضعاً مثاليا بالنسبة لهذه الهيئة، فإنه سيصبح مؤقفاً حسب رأينا تخصيص الموارد إلى مجالات هي في أمس الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيدي، أشكركم على بيانكم الذي كان واضحاً جداً في العديد من الجوانب، أعطي الكلمة الآن للسفير أكرم ممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم على تعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفدي من أجل السعي إلى اتخاذ تدابير تعاونية قائمة على توافق الآراء للنهوض بمجدول أعمال المؤتمر بطريقة متوازنة وشاملة. ونود أيضاً أن نعرب

عن تقديرنا للسفير مونغ واي ممثل ميانمار على قيادته التي مكنتنا من المضي قدما في عملنا. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بتعيين السيد مايكل مولر مديرا عاما لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأمينا عاما لمؤتمر نزع السلاح، وممثلا شخصيا للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون. لقد قام بعمل رائع حتى الآن بصفته المذكورة ونتمنى له استمرار النجاح في المستقبل.

ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا لوجود السيد كيم وون - سو، الممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالنيابة، بيننا اليوم، ونتمنى له التوفيق في دوره الجديد. وستظل سلفه، السيدة أنجيلا كين، تذكر دائما باعتزاز بالنظر لدورها ومهارتها العظيمة في الاضطلاع بتوازن وموضوعية بمختلف الولايات التي وقعتها الدول الأعضاء.

وإنه لمن دواعي الأسف أن نودع صديقنا الممثل الدائم لفرنسا، السفير سيمون - ميشيل، وإننا نتمنى له كل التوفيق في مسيرته المستقبلية.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة للتعليق على خطة عمل رئاستكم التي أطلعتم المنسقين الإقليميين عليها أمس، وأحيلت أيضا إلى أعضاء المؤتمر مباشرة كملحق لرسالتكم المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ويثير مشروع خطة العمل شاغلين اثنين يحتاجان إلى المزيد من التوضيح بالنسبة لباكستان، على الرغم من مناقشاتنا بشأن هذه المسألة.

أولاً، لا يفهم وفدي السبب في عدم إدراج أحد أطول البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر، الذي يشكل أيضا جزءا من المسائل الأساسية الأربع - وهي ضمانات الأمن السلبية - في خطة العمل. إن قضية ضمانات الأمن السلبية تحظى بتأييد واسع، وهي من القضايا الأكثر نضجا للتفاوض بشأنها في المؤتمر حسب رأينا. ولئن كنا نفهم أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها، بما في ذلك الدول ذات المظلة النووية، لا ترغب في تعزيز ضمانات الأمن السلبية إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإن هذا الرأي لا تشاطره الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر، التي تفضل الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية دولية لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد التهديد باستعمال القوة أو الأسلحة النووية. وستكون أي مناقشات غير رسمية في مؤتمر نزع السلاح لا تعالج مسألة ضمانات الأمن السلبية تماما مثل المسائل الأساسية الأخرى متسمة بعدم التوازن والجزئية ولا يقبلها وفدي.

سيدي الرئيس، تتعلق النقطة الثانية باعتمادكم تخصيص يوم ونصف يوم بتاريخ ٦ و٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ للمناقشات غير الرسمية بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. إن آراءنا بشأن هذه المسألة معروفة جدا وأكد عليها مؤخرا تأكيدا شاملا خلال الجلسة العامة للمؤتمر المنعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥. لقد أعلنت بوضوح أن باكستان ترفض تماما تقرير فريق الخبراء الحكوميين وترفض أي تلميح أو تأكيد أن التقرير يمكن أن يشكل أساسا لمواصلة نظر مؤتمر نزع السلاح في مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم يعمل فريق الخبراء الحكوميين في إطار ولاية المؤتمر. ولا يمكن لأعضاء المجموعة، لا فرادى ولا جماعات، أن يخولوا لأنفسهم الحق في تقرير كيفية نظر المؤتمر في مسألة المواد الانشطارية. ولذلك، أود أن أوضح مرة أخرى بشكل تام أن وفد بلادي لن يقبل أية محاولة لفرض تقرير الفريق على مؤتمر نزع السلاح، سواء بشكل رسمي أو كأساس للمناقشات غير الرسمية في المؤتمر.

وإنه لمن المؤسف حقا أنه بالرغم من البيان الواضح الذي لا لبس فيه أدلينا به سابقا، وأيضا بالرغم من الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه التي وجهتها إلى منسق المناقشات غير الرسمية لهذا العام بشأن معاهدة المواد الانشطارية، لا يزال المؤتمر يدعى إلى عقد مناقشات غير رسمية بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين. ومن الواضح أنه لا وجود لتوافق في الآراء في المؤتمر بشأن ذلك. وإذا كان هناك أي شك، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أن وفدي يعرب بأقوى العبارات الممكنة عن اعتراضه على تنظيم أية جلسات عامة غير رسمية أو رسمية للمؤتمر لمناقشة تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا ينبغي لرئيس المؤتمر، بل ولا يمكنه، أن يتبع أي نهج أو مبادرة مثيرة للانقسام لا تحظى بتوافق الآراء.

ولئن كان وفد بلدي لا يمكنه أن يوافق على عقد مداولات غير رسمية في المؤتمر مكرسة لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا على استعداد لمناقشة مسألة معاهدة المواد الانشطارية عموما في أي إطار في سياق مؤتمر نزع السلاح؛ وفي جميع الأحوال، يمكن لأي وفد أن يشير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ويشير إليه في المناقشات غير الرسمية، كما سبق وأن حدث. وكما أبلغناكم خلال مشاوراتنا الثنائية، وأثبتنا خلال المناقشات غير الرسمية التي أجريت خلال الأسبوع الماضي، وتلك التي عقدت في العام الماضي، أسهم وفد بلدي مساهمة فعالة وجوهرية في جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأؤكد لكم أننا سنواصل القيام بذلك خلال فترة رئاستكم في إطار أي ترتيب شامل ومتوازن وغير مثير للانقسام قائم على توافق الآراء لإجراء مناقشات رسمية أو غير رسمية.

ولذلك نطلب منكم التكرم بتعديل مشروع خطة عملكم وفقا لذلك بحذف جميع الإشارات إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتخصيص وقت متساو لجميع المسائل الأساسية الأربع، بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية. وإن خطة العمل في شكلها الحالي غير مقبولة بالنسبة لباكستان.

وقبل أن أختم، أود، إذ أتاحت لي الفرصة، أن أقول بضع كلمات اعترافا بالبيان الذي أدلى به الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. توافق باكستان على عناصر البيان، كما تؤيد النداء الذي تضمنه ونداء الأمين العام لبذل جهود من قبل هذا المؤتمر من أجل إحراز التقدم وتجاوز المأزق الذي ظللنا نعيشه منذ عقدين من الزمن تقريبا. غير أنني أود أن أدلي بتعليقين اثنين. وكما يمكنكم أن تتخيلوا، يتعلق أولهما بقبول ولاية شانون كأساس للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أساس تقرير فريق الخبراء الحكوميين. وفي هذا السياق، يعتبر موقفنا من تقرير فريق الخبراء الحكوميين واضحا جدا انطلاقا مما قمت بتلاوته. والمشكلة الرئيسية التي تواجهنا هي أنه لا يمكن لمجموعة مؤلفة من ٢٥ بلدا أن تخول لنفسها الحق في تقرير كيفية قيام مؤتمر نزع السلاح بأعماله. ثانيا، تغيبت من هذه المجموعة المكونة من ٢٥ بلدا ليس دولة واحدة بل دولتان اثنتان حائزتان للأسلحة النووية. وهذا ما يجعل النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين مشكوكا في أمرها إلى أقصى درجة، لأن أي نتيجة توصل إليها ذلك الفريق هي غير مقبولة من طرف بلدي على الأقل.

والمسألة الثانية التي وجدت أنها أمرٌ مستغرب ومذهل إلى حد ما هي أن مؤتمر نزع السلاح، الذي ظل في حالة شلل منذ عقدين من الزمن تقريبا، يُنظر إليه الآن فجأة على أنه

قوة لإحراز التقدم بعد فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا. وباكستان ليست عضوا في معاهدة عدم الانتشار، كما أننا رفضنا حتى الآن التعليق على تلك النتيجة. ومع ذلك، أعتقد اليوم، عندما يُطلب منا في مؤتمر نزع السلاح أن نستأنف الكفاح من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ابتداء من عملية معاهدة عدم الانتشار الفاشلة، لا يسعني إلا أن أجد تشابها بين الحالتين. والتشابه هو أن الفشل في المحفلين كان نتيجة لسياسات بعض البلدان التي تتسم بالتمييز والانتقائية، وقد وصلنا لهذا المأزق نتيجة لذلك التمييز، بل النفاق، في معالجة مسائل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. إنني أشعر بأن مؤتمر نزع السلاح سيبقى في حالة المأزق هذه، ما لم نتغلب على هذه الصعوبة بالذات. ولن أعلق على الكيفية التي ستنفذ بها معاهدة عدم الانتشار، لأن ذلك ليس من شأننا، ولا هو من اهتماماتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي السفير، على النقاط التي قمتم بتناولها، وبما أنكم طرحتم سؤالين محددتين، سأعود إلى ذلك لاحقا. لدي الآن على قائمتي وفد نيوزيلندا، السيدة كاتي دونيلي. الكلمة لك سيدتي.

السيدة دونيلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم باسم وفد نيوزيلندا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد كنتم عضوا نشطا وداعما بشكل خاص في مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة، وأنا على يقين من أنكم ستحضون بتعاوننا مع سعيكم الحثيث للمضي قدما بالمؤتمر لتحقيق هدفه الذي ما زال بعيد المنال. وإننا نثني أيضا على عمل ميانمار. كما نأسف لأن الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير وفريقه المتفاني، ولا سيما من أجل تعيين منسق خاص معني بأساليب عمل المؤتمر، لم تؤت أكلها خلال رئاسة ميانمار. واسمحوا لي أيضا أن أعثم هذه الفرصة لأهنئ مايكل مولر على تعيينه الدائم. وإننا نتطلع إلى مواصلة عملنا معه.

وإنه لمن دواعي الشرف أن يكون هنا اليوم السفير كيم وون - سو، الممثل السامي الحالي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. لقد تضمنت تصريحاته السابقة الكثير من الأفكار النيرة، وإننا نتطلع إلى اهتمامه المستمر ومشاركته في هذه الهيئة وهي تكافح من أجل تجاوز عقدين من الجمود.

وإننا نرحب بهذه الفرصة لنتشاطر مع الممثل السامي بالنيابة بعض وجهات نظرنا بشأن مؤتمر نزع السلاح، ونأسف لأنه ليس بوسعنا أن نكون أكثر تفاؤلا بشأن فرص نجاحه. ويتضح من برنامج أعمالكم المقترح، ومن ملاحظاتكم الاستهلاكية، سيدي الرئيس، أن هولندا حريصة على استخدام أي قدرة قد تكون متبقية لدى المؤتمر لكي تزيد من قيمة جهود نزع السلاح على المستوى الدولي. وإننا نشيد بمستوى طموحكم. بيد أنه لا يمكن في هذه المرحلة أن نتوقع أن يبلغ حجم المناقشات التي خططتم لها مستوى توقعاتنا فيما يتعلق بالحاجة إلى النهوض بالمسائل المدرجة في جدول أعمال هذه الهيئة - وأضع في اعتباري هنا الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وكما يتضح من ذلك، لا يسعنا إلا أن نكون سعداء بأنكم منحنونا في برنامج عملكم خلال الأسابيع المقبلة فرصة أخرى لمناقشة التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي، على نحو ما دعت إليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن المناقشة التي حددتم موعد إجرائها في ٤ آب/أغسطس توفر حيزا إضافيا للنظر في هذه المسألة، حتى لو كنا واقعيين بشأن قيمة زيادة التعهد في هذا الشأن في سياق المؤتمر.

وعلاوة على ذلك، سيدي الرئيس، إننا نرحب بجهودكم الرامية إلى تحفيز النقاش في المؤتمر بشأن القضايا المتداخلة التي كثيرا ما يتم إهمالها هاهنا. ونتطلع على وجه الخصوص إلى المشاركة في الدورة التي خطتتم لإجرائها بشأن نوع الجنس ونزع السلاح في ١١ آب/أغسطس. وإننا نتطلع أيضا إلى الترحيب بطلاب مدارس ناغازاكي الثانوية، كما فعلنا من قبل، وهي زيارة يرجح أن يكون لها تأثير أكبر لأن الشهر المقبل سيصادف الذكرى السبعين لتفجير الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي.

وكملاحظة أخيرة، اسمحو لي أن أعرب عن أطيّب متمنيات نيوزيلندا للسفير سيمون - ميشيل ممثل فرنسا في مهمته الجديدة. كما ستأثر تأثرا بالغا بمغادرة العديد من المفوضين خلال فصل الصيف، ومنهم روبرت جاكسون من آيرلندا، وكيلي أندرسون من كندا، وجيري جارفايو من فنلندا. وكلهم يتوفر فيهم ما نطلق عليه في نيوزيلندا *مانا*، وهو مزيج قوي من الهبة، التي لا تركز فقط على المرتبة ولكن أيضا على القدرة الشخصية الاستثنائية. سنشتاق إليهم جميعا. وإذا أقول عبارات الوداع هذه، أنا أعلم أن سفيرة بلدي تود أيضا أن تنضم إلي في الإعراب عن أطيّب متمنياتهما، وإن الحاجة إلى وجودها في الاجتماع التحضيري لمعاهدة تجارة الأسلحة هي ما حال دون حضورها اليوم هنا لكي تعرب عن ذلك شخصا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر على كلماتكم الطيبة وبيانكم. أعطي الكلمة الآن للسفير يونغ - جيب آهن ممثل جمهورية كوريا.

السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، حيث إن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنتكم على توليكم هذه المسؤولية الهامة. وإنني لعلّي ثقة بأننا، في ظل قيادتكم المقتدرة، سنتمكن من معالجة المسائل المعقدة والصعبة جدا التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في أداء عملكم، كما أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين طوال فترة ولايتكم. وأود أيضا أن أثني على سلفكم، السفير مونغ واي ممثل ميانمار، لعمله الممتاز خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

لقد استمعنا اليوم إلى السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة في الأمم المتحدة، وبإيجاز شديد، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا به في زيارته الأولى لهذه الهيئة الموقرة. وكما ذكر السيد كيم في بيانه، فإن المؤتمر مدعو على وجه الاستعجال إلى استئناف المفاوضات على سبيل الأولوية. ونحن بحاجة إلى أن نعتبر ذلك كدعوة رسمية لمضاعفة جهودنا من أجل تنشيط المؤتمر.

وأود أيضا أن أهني السيد مايكل مولر، رغم أنه غائب الآن، على تعيينه مؤخرا أميننا عاما لمؤتمر نزع السلاح. ونتمنى أن تكون هذه السلسلة من التعيينات فرصة لتغيير ديناميات المناخ الحالي في مجال نزع السلاح وأن يكون لها أثر إيجابي على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل.

سيدي الرئيس، لقد شارك وفدي بنشاط في المناقشات غير الرسمية المنظمة هذا العام في ظل التنسيق المقتدر للسفير رمضان ممثل مصر والسفير بيوتينو ممثل ألمانيا. وخلال المناقشة، أوضحنا موقفنا الذي هو أن أولويتنا تتجلى في البدء في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وإننا نقدر أيضا العمل الرائع الذي قامت به السفيرة كايرامو ممثلة فنلندا في الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، ونأمل أن يؤدي إلى نتيجة مفيدة تستند إلى مناقشاتنا. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لمشروع المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص يكلف بولاية التماس الآراء والحصول على المقترحات بشأن أساليب العمل لتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها، على الرغم من أن ذلك سيتقرر غدا.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أثنى على السفير جان - هوغ سيمون - ميشيل نظرا لحكمته ومساهمته القيمة في المؤتمر، وأتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة كسفير فرنسا لدى غواتيمالا. وسنشاق أيضا إلى السيدة كيلبي أندرسون ممثلة كندا نظرا لمساهماتها في مؤتمر نزع السلاح وخبرتها الواسعة وعواطفها؛ نتمنى لها كل التوفيق في مهمتها الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسفير فردين كاريكشي ممثل تركيا.

السيد كاريكشي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. يمكنكم الاعتماد على دعم وفدي الكامل. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لميانمار. ولا يسعني أيضا إلا أن أهنئ الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، وأتمنى له النجاح في مساعيه. كما نتوجه بتهانينا الصادقة إلى السيد مايكل مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي عين مؤخرا أميننا عاما لمؤتمر نزع السلاح. أشكره على مساهمته المستمرة في أعمال المؤتمر، وأتمنى له كامل التوفيق.

ولا غنى عن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح من أجل التصدي لتحديات اليوم وتعزيز أمننا في هذه البيئة المضطربة. إن قدرتنا على الاستجابة بفعالية للتحديات الملحة التي تواجه السلم والأمن الدوليين تعتمد اعتمادا كبيرا على كيفية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المحافل الدولية، بما فيها مؤتمر نزع السلاح.

وتقع على عاتق المؤتمر مسؤولية خاصة في مجال جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح وتحسب له إنجازات هامة في هذا الصدد. وقد نجح في الماضي في التفاوض بشأن معاهدات أسهمت في جعل العالم أكثر أمنا وسلاما. ولا شك في أن المؤتمر لم يتمكن من الوفاء بولايته لفترة طويلة. كما ينبغي أن نسعى جاهدين للحفاظ على أهميته من خلال اضطلاعهم بمهمته الأساسية، ألا وهي إجراء مفاوضات نزع السلاح. ويتسم جدول أعمال المؤتمر بالشمول والمرونة، مما يمكننا من معالجة جميع المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا ترغب تركيا في تغيير دور المؤتمر تغييرا جذريا. وإننا نأمل في هذا الصدد أن يستأنف المؤتمر عمله الجوهري في أقرب وقت ممكن.

ونحن نرى أن المناقشة غير الرسمية التي جرت مؤخرا في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل هي بمثابة شهادة هامة على مساعي الجماعة لإيجاد طريقة تحظى بتوافق الآراء. ومن الخطوات الأساسية في هذا الصدد البدء في مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها علميا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وسيخدم ذلك ككلا من مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى تمهيد الطريق أمام إحراز تقدم مواز

بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية الأخرى. وإننا نرحب في هذا الصدد بالتقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة. ونأمل أن يمكننا التقرير من فهم هذه المسألة المعقدة تقنيا والمتعددة الجوانب فهما أفضل وأكثر تعمقا.

وفيما يتعلق بالوضع في المؤتمر، إن تركيا مقتنعة بأن التحديات لا تنشأ لا عن إجراءاته ولا عن أعضائه ولا عن دينامياته الداخلية، وتكتسي قاعدة توافق الآراء أهمية قصوى في هذا الصدد. لذلك، علينا أن ندرس الوضع بعناية. وللأسف، هناك شعور بالحرج في جميع محافل نزع السلاح وآلياته على الصعيدين الدولي والإقليمي. وحسب فهمنا، يعكس الجمود الذي يشهده المؤتمر المآزق الاستراتيجية على مستويات مختلفة، وإن كانت مترابطة. ولا يمكن تقييم عمل المؤتمر مع عزله عن بقية جهود نزع السلاح. ولكن علينا أيضا أن نُقيم ما إذا كان الجمود الذي يشهده المؤتمر هو الذي يخدم مصلحتنا على نحو أفضل أو أداؤه السليم. وينبغي ألا نسمح للإخفاقات الماضية بأن تعيق عملنا. كما أن علينا أن نسعى جاهدين لتجاوز المآزق الحالي، بالرغم من التحديات القائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير فينيشيو ماتّي، ممثل إيطاليا.

السيد ماتّي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، سيدي الرئيس، أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في تهنئتك على توليكم هذه المسؤولية الهامة، وأعرب عن أطيّب تمنياتي بالنجاح للرئاسة الهولندية. وإني لعلّي يقين من أننا سنتمكن من إجراء مناقشات مثمرة تحت قيادتكم، وأود أن أؤكد لكم تأييد وفدي الكامل.

وإننا نرحب أيضا بتعيين السيد مايكل مولر أميناً عاماً للمؤتمر، وسنواصل الاعتماد على إسهامه القيم في عملنا. وأود في الوقت نفسه أن أرحب بالسيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح. ونحن نقدر حقاً قراره المحميء إلى جنيف ومخاطبة مؤتمر نزع السلاح في هذه المناسبة. كما نتقدم بالشكر الجزيل للسفير مونغ واي على جهوده البناءة من أجل تمكين المؤتمر من مواصلة أنشطته.

وإننا نعتقد أن التعددية الفعّالة جعلت إسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح إسهاماً حاسماً في مجال نزع السلاح. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد في هذا المجال الذي أنشئ وكُرس للتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف. ولذلك نرى أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على دوره الأساسي في تعزيز المفاوضات الموضوعية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتجاوز المآزق الحالي.

نحن أيضا نشعر بالقلق إزاء هذا الوضع، كما أننا على اقتناع تام بجدية استئناف عملنا الموضوعي في إطار المؤتمر ورجوعه إلى الاضطلاع بدوره. ويمثل وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل هدفاً أساسياً يجب أن نسعى لتحقيقه دون كلل. وفي هذا الصدد، تشاطر إيطاليا ضرورة التقدم بعقل متفتح وبروح بناءة فيما يتعلق بجميع البنود الأساسية لجدول الأعمال. ومن بين تلك البنود، تظل أولويتنا هي البدء مبكراً في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تمشياً مع القرار الوارد في الوثيقة CD/1864، وفقاً للإجراء ١٥ من خطة العمل المتفق عليها خلال مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وفي ضوء تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي عقد مؤخراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد بقوة أنشطة

الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل الذي أعيد إنشاؤه حديثاً ونثني على الجهود التي تبذلها السفارة بايفي كايرامو بصفتها الرئيسة المشاركة لذلك الفريق.

لقد أثبتت أفكار كثيرة في إطار هذا الفريق العامل غير الرسمي. وهي تشهد على إرادة الدول الأعضاء حقيقة السماح للمؤتمر بأن يبدأ المفاوضات فوراً من أجل النهوض بأهداف نزع السلاح من خلال اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. وتقف إيطاليا على أهبة الاستعداد لتقييم أي اقتراح بناء يهدف إلى مدنا بزخم جديد ودعم الحلول المبتكرة من أجل رجوع المؤتمر إلى الاضطلاع بدوره. ونرحب أيضاً، في هذا السياق، بزيادة مشاركة الخبراء التقنيين في مناقشاتنا، ونثني على الرئاسة الهولندية لتوحيها مشاركة بعض الخبراء في المناقشات الرسمية المقررة في إطار جدول أعمال المؤتمر، ولا سيما بشأن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أنه لا ينبغي، في رأينا، أن يدخر أي جهد من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى المسار الصحيح والسماح له بالاضطلاع بدوره كاملاً. وفي هذا السياق، نبقي على استعداد لدعم أية محاولة في المستقبل لمناقشة أساليب عمل المؤتمر بغية إضفاء قدر أكبر من الفعالية عليه. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة اعتماد المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص لالتماس وجهات النظر وتلقي المقترحات بشأن أساليب العمل في شخص الممثل الدائم لسويسرا لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير أورس شميد، ونود أن نؤكد له الدعم الكامل وغير المشروط للوفد الإيطالي، بمجرد تعيينه الذي نأمل أن يتم.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيراً، اسمحوا لي أن أقول كلمة عن رحيل السفير سيمون-ميشيل، وهو صديق ممتاز وشريك رائع حقاً. سنفتقده كثيراً، وأود أن أعثم هذه الفرصة لأتمنى له كل التوفيق والنجاح في دوره المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم منصبكم. وكما تعلمون، فإنكم تحظون بالدعم الكامل من وفدي.

إننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتموها، على النحو المبين في رسالتكم المؤرخة ٦ تموز/يوليه. ولا نعتقد أن الجلسات العامة التي تقترحونها تحكمها بالضرورة المادتان ٦ و٧ من النظام الداخلي، والقواعد المتعلقة بسير العمل وتنظيمه، لأننا لم نتفق على برنامج عمل من أجل بدء العمل. والواقع أن القرارات التي اتفق عليها هذا العام كانت بهدف العودة إلى العمل الموضوعي، وكما جاء في تعليق وفد آخر، فإن ما نقوم به الآن لا يضاهي العمل الموضوعي.

ويمكننا الآن بالطبع أن نقضي الجلسات العامة في الاستماع إلى البيانات المتفائلة لبعضنا عند الوصول، وإلى بعض البيانات الأقل تفاؤلاً عند المغادرة، مع بعض البيانات ذات النبرة المألوفة هنا وهناك، أو يمكن أن يكون لدينا تبادل أكثر فائدة للآراء بشأن البنود الواردة في جدول أعمالنا بشأن الشيء الوحيد الذي اتفقنا عليه هذا العام. وقد يكون من الأسهل القيام بذلك إذا أشير إليه عند مناقشة موضوع معين، خاصة لأنه يتيح التحضير، وفي أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، بعض المناقشات بين الدورات. وبموجب المادة ٣٠، يمكن لأي دولة عضو

أن تثير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر في جلسة عامة. كل ما قمتم به هو الإشارة إلى متى ترغبون في إثارة هذه المواضيع.

إنني غير متيقن من الصلة بين فريق الخبراء الحكوميين وفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في الاتفاق على نتيجة بتوافق الآراء، كما ذكر زميلنا الباكستاني. وقد نجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في التوصل إلى نتيجة حظيت بتوافق الآراء. وطُلب بموجبها من مؤتمر نزع السلاح القيام بعدد من الإجراءات، كان أهمها التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وقد حالت باكستان دون إحراز تقدم في تلك المفاوضات عام ٢٠١٠، تماما كما عرقلت إحراز التقدم في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هذا العام. وأرى أيضا أن تعليقات باكستان بشأن تكوين فريق الخبراء الحكوميين التابع لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير ملائمة إلى حد ما. ومن المعلوم أن باكستان رفضت فرصة المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين، وبالتالي جعل استعراضاتها ترد في تقرير الفريق، كما تم القيام بذلك بوفاء بالنسبة لجميع الخبراء الحكوميين الذين شاركوا في الفريق المذكور.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من ودعوا جان - هونغ سيمون - ميشيل. سوف نشاق إليه بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدي الآن كندا على قائمتي. كيلبي، الكلمة لك.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. لديكم دعمنا الكامل، وأنا واثقة من أنكم على علم بذلك.

إننا نرحب بجدول أعمالكم المقترح للشهر القادم ونتفق مع تفسير المملكة المتحدة للنظام الداخلي للمؤتمر. والواقع أننا استمعنا في هذه القاعة إلى مناقشات كثيرة بشأن قاعدة توافق الآراء، بما في ذلك اليوم. وإن آراءنا بشأن هذه المسألة معروفة جدا، ونحن نشكك بشدة في استخدام توافق الآراء كسلطة نقض لمنع قدرة هذه الهيئة على العودة إلى العمل. وفي هذا السياق، من المثير للقلق بالنسبة لهذا الوفد أن توافق الآراء يستخدم الآن للسعي إلى التشكيك في امتياز الرئيس الذي يخول له وضع جدول أعمال ناقشه بصورة غير رسمية في هذه الهيئة. وإذا كان لا بد لنا حاليا من التوصل إلى توافق في الآراء قبل إجراء أية مناقشة في المؤتمر، فالحقيقة هي أننا الآن نقوم بتسمير المسامير الأخيرة في نعشه.

سيدي الرئيس، كما قلت، يرحب وفدي باقتراح إجراء مناقشات غير رسمية بشأن المواضيع التي اقترحتها، وسيرحب بالاقترحات الأخرى، بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية. ونرحب بمناقشة الوثيقة CD/2023 التي تتضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين، وإننا أيضا نرحب كثيرا باقتراحكم مناقشة مسألة نوع الجنس ونزع السلاح.

وفيما يتعلق بعمل فريق الخبراء الحكوميين، لم يكن القصد أبدا هو أن يحل الفريق محل مؤتمر نزع السلاح، بل أن يساعد هذه الهيئة من خلال دراسة عناصر المعاهدة المقبلة، التي أشار الفريق إلى أنه ينبغي التفاوض بشأنها في إطار المؤتمر. ونعتقد أنه من شأن مناقشة التقرير أن تساعد المؤتمر على إحراز التقدم بشأن معاهدة مقبلة تحظر إنتاج المواد المستخدمة في صنع

الأسلحة النووية. وعلى الرغم من قيادة العملية التي أسفرت عن إعداد تقرير قائم على توافق الآراء، فإننا لا نعتبر هذه الوثيقة أو أية وثيقة تنظر فيها هذه الهيئة على أنها مقدسة. والنتائج التي توصل إليها الفريق مفتوحة لإعادة النظر فيها بل وحتى لمعارضتها بصفة مباشرة، ولكن في نهاية المطاف يجب أن تكون مفتوحة للمناقشة، ومن الأنسب أن تجرى تلك المناقشة هنا في المؤتمر، كما كررت ذلك وفود كثيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسفير وود ممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بتناول الكلمة مرة ثانية. وأود أن أؤكد تعليقات نظرائي البريطانيين والكنديين - والزملاء - بشأن النظام الداخلي لهذه الهيئة.

وكما ذكرت في بيان سابق في مؤتمر نزع السلاح، يتطلع وفدي إلى مناقشة مستفيضة لتقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ومن الواضح أن التقرير وثيق الصلة بعمل المؤتمر، وينبغي ألا يسود تخوف من مناقشته. وسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا تأييد وفدي الكامل لبرنامجكم الطموح الهام خلال فترة رئاستكم.

آخر نقطة سأتطرق إليها هي السبب في عدم تمكن هذه الهيئة من التفاوض بشأن المعاهدة. من الواضح جدا أننا جميعا على علم بسبب ذلك. وإن محاولة إلقاء اللوم على البلدان الأخرى لعدم تمكننا من إحراز التقدم في المؤتمر لأمر مؤسف ولا أساس له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للاتحاد الروسي. السيد دينيكو، الكلمة لك.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيكون من الضروري بالنسبة لي أن أعود إلى بداية الدورة لفهم بعض الأمور بشكل أوضح. وإنه لمن العار أن الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح قد غادرنا، إذ قد تكون لديه وجهة نظر أحادية الجانب بشأن ما يحدث في مشروع المقرر المتعلق بتعيين منسق خاص معني بأساليب عمل المؤتمر.

هذا هو ما حدث: في البداية، عندما أدرجت هذه المسألة لأول مرة في جدول الأعمال من أجل المناقشة، اقترحنا عدم التسرع، بل العمل بشكل سليم وعدم التسرع كثيرا. وقد اقترحنا أن نبدأ بتعريف مفهوم "أساليب العمل". ورفضت الرئاسة ذلك، علما بأن ممثلها كان اليوم غير راض على مشروع المقرر الذي أعدتموه أنتم والرئاسة السابقة، وأتوقع أن تكونوا قد قمتم بذلك بالتشاور مع طائفة واسعة من الوفود، على عكس الطريقة التي اتخذت بها بعض القرارات في بداية العام. وهذا أمر لا أود أن أذكره بل وحتى أن يشكل سابقة.

ثانياً، عندما ظهرت مسألة إنشاء فريق عامل غير رسمي معني بأساليب العمل، اقترحنا نفس النهج، لأن أغلبية الوفود لم تكن ترغب في أن تناقش أساليب العمل بالتفصيل. ثم تحلينا بالمرونة واقترحنا خيارا آخر: وهو حصر ولاية الفريق العامل، مع توضيح كون قاعدة توافق الآراء لم تكن مطروحة للنقاش. ولماذا قاعدة توافق الآراء على وجه الخصوص؟ إن مؤتمر نزع السلاح يختلف عن اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في ثلاثة جوانب هامة: أولها هو توافق الآراء؛ وثانيها هو العضوية المحدودة بدرجة أكبر؛ وثالثها هو الولاية التفاوضية.

يجب أن يفهم الجميع، وآمل أنهم يفهمون، أنه إذا عطلنا ركيزتين من تلك الركائز - أي إذا قمنا، أولاً، باستبدال قاعدة توافق الآراء بالتصويت بالأغلبية في الجمعية العامة، وثانياً، إذا وسعنا نطاق عدد أعضاء المؤتمر، بجعله متطابقاً مع عدد أعضاء الأمم المتحدة - فإن الولاية التفاوضية ستكون هي كل ما سيبقى، على الرغم من أنها لم تعد تضطلع بدور متميز، لأن الجمعية العامة، كما نعلم، يمكنها أن تنشئ أجهزة تفاوضية بموجب قرار. وإن معاهدة تجارة الأسلحة هي أحدث مثال لافت للنظر. ولكن السؤال المطروح مرة أخرى هو: هل من شأن الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها في محفل الجمعية العامة المفتوح أن تصبح عالمية؟ هل يمكن أن تصبح، على سبيل المثال، عالمية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لم تضعها الأمم المتحدة، بل ما أصبح يسمى لاحقاً مؤتمر نزع السلاح، وهي الآن أكثر الصكوك القانونية الدولية عالمية؟

ثم فيما يتعلق بأساليب العمل، تمثل المشاورات بين الوفود إحدى أساليب العمل الدبلوماسية. وإن من عدل المشروع الذي أعدته الرئاسة الهولندية معروف. ولكنني سأخبركم بسر صغير: لم يحضر لا وفد المكسيك ولا وفد جنوب أفريقيا للتشاور معنا. إنهم يفضلون دبلوماسية مكبرات الصوت - هنا، في هذه القاعة، خلال الجلسات العامة، وبمشاعر جياشة أيضاً؛ إنهم لا يستخدمون جميع أساليب وأشكال العمل الدبلوماسية.

ثالثاً، إن المشاورات غير الرسمية والمناقشات المواضيعية التي نجريها تتماشى بوضوح مع النظام الداخلي للمؤتمر. المرجو أن تبينوا لي أين ينص النظام الداخلي على وجوب اتخاذ قرارات خاصة في هذا الشأن. يمكن للمؤتمر أن يتخذ قرارات، ولكن بنفس شكل العمل. إنني لا أشك في أن ولاية المؤتمر تتمثل في إجراء المفاوضات، لكن لم يبلغ أحد الأحداث غير الرسمية: فهي مسموح بها تماماً.

والآن سأطرق لنقطة أكثر دقة. هناك من ذكر تقييم قدرة المنسق الخاص على إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من الدول، وهناك أيضاً من ذكر المنظمات غير الحكومية. المرجو قراءة مشروع المقرر بعناية، وإذا وجدتم أية قيود، أخبروني من فضلكم، وسوف نناقش ذلك. وعلى أية حال، حين قرأت الوثيقة، لم أجد أي ذكر لاقتصار المنسق الخاص على إجراء المفاوضات مع الأعضاء كاملي العضوية في المؤتمر. هذا هو الأمر الأول.

وفيما يتعلق بالنتيجة المتفق عليها التي ستبلغ إلى المؤتمر وتدرج في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، فإن الوفد الروسي مقتنع قناعة راسخة وثابتة لا تتزعزع بأنه حدث لدينا ما يكفي من الخلافات والتناقضات، وبأننا لسنا بحاجة إلى أية خلافات جديدة بشأن المسائل الهامة أو الفرعية المتعلقة بأعمال المؤتمر.

نمة نقطة أخيرة: حسب منطق زملائنا الذين يميلون إلى اتباع موجات العواطف والانتقاد، فإنهم اختاروا طوعاً رفض المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على غرار ما فعله آخرون، لأن الشكل كان محدوداً للغاية ولم تكن مصالح العديد من الدول ممثلة حتى فيما يتعلق بأمنها. هذا كلام قليل التناسق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدي وفدان آخران على قائمتي، ولكن هناك في الحقيقة ثلاثة متكلمين. سأعطي الكلمة للثنتين الأولين بعد قليل، ولكنني أود أن أطلب إليهما أن

يوجزا قدر الإمكان نظرا لوجود متكلم ثالث. المتكلم الثالث هو زميلنا جان - هونغ سيمون - ميشيل. لم يعد لدينا متسع من الوقت. ولكي أكون صريحا معكم، كان جان - هونغ سيمون - ميشيل في مقدمة القائمة، ولكنني سألته عما إذا كان موافقا على أن يصبح في نهايتها، حتى يتمكن أولا من إجراء المناقشة ثم إيلاء بعض الاهتمام لرحيله. وقد وافق على ذلك. ولذلك فإنني أدعو الزملاء من بيلاروس وباكستان إلى الإذلاء ببيان موجز من أجل إيلاء كامل الاهتمام لمغادرة السفير سيمون-ميشيل. وبطبيعة الحال، لا أريد أن أوقف المناقشة. وفيما يتعلق بالقرار، لدينا جلسة أخرى غدا حتى نتمكن من المواصلة. أما الآن، فسأكون ممتنا لو أمكننا الإيجاز، إذا كان ذلك مقبولا بالنسبة لكم. أمل أن تفهموا السبب في ذلك: ليس لأنني أريد أن قطع المناقشة. أعطي الكلمة الآن لزميلنا من بيلاروس، ثم سأعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لنا أن نقدم لكم أمانينا بتحقيق كامل النجاح. وبوسعكم أن تعولوا على الدعم الكامل لوفدنا في سياق عملكم كرئيس للمؤتمر نزع السلاح.

لم يكن وفدنا يعتزم تناول الكلمة، ولكن بعض التعليقات التي أبداها زملاؤنا تتطلب رد فعل. أولا، فيما يتعلق بتقييم المأزق الذي شهده المؤتمر، إننا نتخذ موقفا مرنا للغاية، كما تعلمون، ونود أن نؤكد مجددا أننا على استعداد لدعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي، ولكننا نرى أن المسائل الرئيسية مجمدة.

وفي هذا الصدد، فإن التأكيدات المتكررة التي أدلى بها بعض الوفود التي مفادها أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية نحو بدء المفاوضات هي في غير محلها إلى حد ما، لأنه إذا محصنا هذا المنطق بعناية، يعني ذلك أنه عندما لا يحالف النجاح البدء في عملية تفاوض معينة ينبغي للمؤتمر، وأولا وقبل كل شيء الدول الأطراف فيه أن يقوموا، حسب هذا المنطق، بتحديد المسألة التي سيتم التفاوض بشأنها في المرحلة التالية. وفي هذا الصدد، نؤيد بإخلاص عمل الرئيسة المشاركة للفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، السفيرة بايفي كايرامو، ونعتقد أنه أسهم إسهاما هاما في السعي إلى تحقيق توافق الآراء.

أود الآن أن أرد على البيانات التي أدلت بها بعض الوفود بشأن عدم موافقتها على مشروع مقرركم المقترح بشأن تعيين منسق خاص معني بأساليب العمل. أولا، نشدد على أن وفدنا على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء ودعم وثيقتكم المقترحة التي وزعت أمس. إلا أنه في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، نود أن نكرر اقتراحا سبق أن قدمناه خلال المشاورات غير الرسمية، ومعه سيكون مشروع المقرر أنيقا وبسيطا.

سُكلفون، سيدي الرئيس، بعقد جلسة عامة أو جلستين عامتين بشأن أساليب عمل المؤتمر، وستكون هذه هي النقطة الأولى للمقرر. والنقطة الثانية هي أنه ستدرج نتائج الجلسة العامة أو الجلستين العامتين في محاضر حرفية في نهاية تلك الجلسات العامة. ومن ثم فإننا سنحترم رغبة الوفود في إجراء مناقشة مفصلة بشأن تلك المسألة، ومن ناحية أخرى، ستجنب إعداد تقرير المنسق الخاص، الذي هو غير ضروري لأن المحاضر الحرفية هي أيضا وثائق صادرة عن المؤتمر، ومن الممكن تقديمها إلى الجمعية العامة. هذا هو اقتراحنا الأنيق جدا. وسيمكننا ذلك من إنهاء الموضوع وتجنب إثارة مواجهة مفتوحة فيما بيننا.

وهناك نقطة أخرى بشأن المقترحات الرامية إلى وضع حد للحمود السائد في المؤتمر: نعتقد أنه كان سيكون علينا إنشاء مؤتمر لنزع السلاح لو لم يكن موجودا، وإنما نطلب بصدق من الجميع أن يتحلوا بالصبر، لأن من المميزات الأساسية والخصائص الحيوية للدبلوماسية والدبلوماسيين العمل بصبر وعزم من أجل التوصل إلى اتفاق مع بعضهم وبين جميع الأطراف. أرجو المعذرة إن كنت قد أطلت الحديث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنكم التزمت بالوقت المحدد، أشكركم على ذلك، وأقدره كثيرا، وسأطلب من سفير باكستان، الذي له الكلمة الآن، أن يحذو حذوكم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأوجز للغاية في كلمتي. لم أكن أنوي تناول الكلمة مرة أخرى، ولكنني بحاجة إلى الرد على زميلي الفاضل، الممثلين الدائمين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أعتقد أن هناك سوء فهم لنظامنا الداخلي من جانبهم. يتضح بشكل تام من الدراسة المتأنيئة للقاعدة ١٨ من النظام الداخلي أن المؤتمر يضطلع بأعماله ويعتمد قراراته بتوافق الآراء. وتنص القاعدة ١٩، بشأن وصف تنظيم العمل، على أن أعمال المؤتمر تجرى في جلسات عامة، وأيضا في إطار أية ترتيبات إضافية يوافق عليها المؤتمر، مثل عقد اجتماعات غير رسمية بحضور الخبراء أو دون حضورهم. ولذلك، فإن العمل على النحو المحدد في القاعدة ١٩ يجب أن يتم على أساس توافق الآراء. هذه النقطة الأولى.

ثانياً، أشار زميلي الممثل الدائم للمملكة المتحدة إلى القاعدة ٣٠. وسوف أقوم بتلاوة القاعدة ٣٠: "يكون موضوع البيانات التي يُدلى بها في الجلسات العامة عادة متفقاً مع المسألة قيد المناقشة حينئذ، وفقاً لبرنامج العمل المتفق عليه. غير أنه لأي دولة عضو في المؤتمر الحق في إثارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر في جلسة عامة وفي أن تتاح لها الفرصة كاملة لتقديم رؤاها بشأن أي موضوع ترى أنه جدير بالاهتمام". هذا هو ما قلته في بياني بالضبط: أنه يمكن لأي وفد أن يثير تقرير فريق الخبراء الحكوميين في بيانه، وما اعترضت عليه هو أنه ليس من حق الرئيس أن يصدر حكماً مسبقاً على وثيقة ليست ضمن وثائق مؤتمر نزع السلاح وأن يطرحها للمناقشة. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يمكننا، ونحن نناقش منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار برنامجكم، أن يكون لدينا مشروع المعاهدة الروسي والصيني بمثابة وثيقة مرجعية؟ أو - حسناً، ضمانات الأمن السلبية غير واردة، ولكن آمل أن تضعوها هناك، وإذا قمتم بوضعها، فلماذا لا يمكننا مناقشة نص مشروع المعاهدة لباكستان بشأن ضمانات الأمن السلبية؟ أقصد أنه ليس للرئيس وإنما للوفود أن تقدم المواضيع التي تود أن تؤكد عليها. هذه أول نقطة.

النقطة الثانية: أعتقد أنني لم أسمع جيداً. لم أساو بين فريق الخبراء الحكوميين ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد قلت بكل وضوح أنني أريد أن أزد على جانبين مما ذكره الممثل السامي بالنيابة للأمين العام المعني بنزع السلاح. أحدهما هو تعليقه بشأن فريق الخبراء الحكوميين، والثاني هو أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف الآن عمل المؤتمر الاستعراضي الفاشل لمعاهدة عدم الانتشار. لذلك، فإنني قد أشرت إلى قضيتين منفصلتين، ولم أساو بينهما.

النقطة الثالثة: يمكننا أيضاً أن نلعب لعبة اللوم. ومن المعروف جيداً أن بلدي اعترض على إجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقد ذكرنا أسباب ذلك. ويمكنني أن أؤكد لكم أنه ما دامت هذه المفاوضات تقوض شواغلنا الأمنية، سنواصل منعها إلى الأبد. يمكننا أيضا أن نلعب لعبة اللوم من خلال سؤال البلدان عن السبب في عرقلتها للمفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية، ونزع السلاح النووي، ولكنها ببساطة لا تملك الشجاعة لكي نخبرنا لماذا تمنع تلك المفاوضات.

وأخيرا، سيدي الرئيس، نحن على استعداد للعمل معكم لمناقشة جميع المسائل، بما فيها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكننا نطلب منكم بصفتكم الرئيس، وتمشيا مع المناقشة التي أجريتها معكم، أن تظطلعوا بدور الرئيس. إنكم رئيس الجميع، وليس فقط رئيس البلدان التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أعتقد أن هناك سوء فهم بالفعل، لأنكم أشرتم في بيانكم إلى ما يسمى خطة العمل. ما وزعته ليس خطة عمل. ما تراه في الرسالة هو تخطيط لعدد من الأنشطة - ترى ذلك أيضا في الجزء العلوي من القائمة حيث أشير إلى مختلف التواريخ.

ثانياً، لقد حاولنا، وهذا هو ما تناولته عندما أجرينا مناقشاتنا الثنائية على وجه التحديد، وأنا أتفق تماما معكم على ذلك، أن نأخذ جميع الأمور في الاعتبار: أن نجري بالفعل مناقشة بشأن نزع السلاح النووي، وأن نجري مناقشة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأن نجري مناقشة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. لماذا لا نجريها بشأن ضمانات الأمن السلبية؟ هل لأننا ضد ذلك؟ لا، بل لأننا أجرينا خلال فترة رئاستنا مناقشات بشأن نزع السلاح النووي، ومناقشات جزئية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسنجري مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتوقع أن تجرى مناقشات بشأن الضمانات الأمنية السلبية في الجدول الزمني للأنشطة في ظل رئاسة نيوزيلندا. وقد قلنا في رسالتنا أننا سنسني على مناقشاتنا في إطار الجدول الزمني للأنشطة حتى الآن، وهذا هو السبب في أننا اخترنا تلك المواضيع الثلاثة. وقد ذكر بوضوح في نفس الرسالة أن كل شيء يعتمد على مساهماتكم. وإذا كنتم ترون أنه ينبغي أن نجري مناقشات بشأن ضمانات الأمن السلبية قبل مناقشة برنامج الأنشطة، فإنني لا أمانع تماما: يمكننا أن نقوم بذلك، وسأقدر كثيرا التوصل بمساهمات فنية من وفد باكستان. أهلا وسهلا بكم. وزيادة على ذلك، لا مانع لدي من تعديل ذلك. هذا هو سبب اختيارنا لتلك المواضيع الثلاثة، لقد حاولت أن أكون موضوعيا قدر الإمكان.

وفيما يتعلق بمختلف الخبراء، لقد طلبت - ويمكن للسيد دينيكو أن يؤكد ذلك - أن يحدثنا السيد فاسيليف، الذي كان رئيسا لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في هذه المناقشة وفي أية مناقشة أخرى. وأشار أيضا إلى البيان الذي أدلى به سفير الصين: يمكننا أن نقوم بذلك، نحن منفتحون تماما على ذلك. إذا كنتم تريدون ذلك، أخبروني، وسوف ندرجه.

بموافقتكم، أود أن أتوقف عند هذا الحد، وأن أعطي الكلمة، مع الاعتذار، لجان - هونغ سيمون - ميشيل.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن أحر التهاني لزميلي وصديقي هينك كور فان دير كواست الذي تولى منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، وأنا أستعد لمغادرة جنيف. أتمنى له كامل النجاح.

وأود أيضاً أن أثني على السفير ماونغ واي ممثل ميانمار، الرئيس السابق، وأشكره على الجهود التي بذلها. وأرحب في جنيف بالسيد كيم وون - سو، الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، وأهنئه على تعيينه مؤخراً. وفي الأخير، أهنئ السيد مايكل مولر على تعيينه الدائم أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح. والواقع أنه بعد توليه منصب الأمين العام بالنيابة لمدة طويلة، كنا نعتبر أن هذا هو دوره بالفعل.

سيدي الرئيس، بينما البعض يتولون مهام جديدة، يغادر آخرون مهامهم. لقد طلبت الكلمة لتوديع المؤتمر ومجتمع نزع السلاح. بعد ثلاث سنوات ونصف قضيتها في جنيف وأكثر من ثماني سنوات خصصتها للشؤون الاستراتيجية ونزع السلاح، أغادر وأنا متأثر بصدق.

وعلى الرغم من الاختلافات في شخصياتنا وفي المواقف التي اعتمدها بلداننا، فإنني أو من إيماننا قويا بأننا مجتمع يمكن فيه الاحترام ونوعية العلاقات بين الزملاء من التغلب على العديد من التحديات.

كما أنني أغادر وأنا أحس أن تلك السنوات كانت غنية ومليئة بالأحداث. فمنذ وصولي في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، كنت محظوظاً بما فيه الكفاية إذ تفاوضت بشأن معاهدتين ورأيت بلدي يصدق عليهما معاً. وهذا أمر لا يحدث إلا نادراً في المسار المهني للدبلوماسي.

وقد كانت أولاهما هي معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أداة رائدة أعتقد أنها بمثابة نقطة تحول تاريخية. وثانيهما، وهو يشكل موضوع تركيز إقليمي، هو البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وعلى الرغم من كونه من دون شك أصغر نطاقاً، فإنه يمثل خطوة ملموسة إلى الأمام في سياق تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي المجال النووي أيضاً، أتاحت لي الفرصة للمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وقد تمكننا أنا و٢٤ خبيراً من اعتماد تقرير على قدر كبير من الأهمية بتوافق الآراء في شهر نيسان/أبريل الماضي. ويعتبر هذا إنجازاً هاماً في مجال نزع السلاح في جنيف. وقد سعى بلدي إلى استغلال ذلك الزخم بعد بضعة أيام بتقديم مشروع طموح لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية إلى مؤتمر نزع السلاح.

دائماً في المجال النووي، لقد كنت محظوظاً بما فيه الكفاية للمساهمة في الجهود الجماعية للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد تشرفت على وجه الخصوص برئاسة الفريق العامل الصغير المسؤول عن صياغة نموذج مشترك للكشف عن المعلومات. ولو أنه يبدو أن الأمر يتعلق بعمل فني، هو في الواقع حساس وجوهري.

وفيما يتعلق بالمعاهدات، تشرفت شرفاً عظيماً برئاسة اجتماع عام ٢٠١٣ للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والشروع في عملية تتعلق بموضوع

مازال يتعين استكشافه، وهو نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وقد كلفتني الأطراف المتعاقدة السامية بتنظيم أول اجتماع للخبراء في هذا الصدد عام ٢٠١٤.

ويسرني أن أعادرجنيف تاركالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على المسار الصحيح، قبل ١٥ شهرا من انعقاد المؤتمر الاستعراضي. ولا بد لعملية الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أن تستمر في التقدم، ولكن يجب أيضا أن تتقدم العملية المتعلقة بالأجهزة المتفجرة الارتجالية التي أصبحت الآن للأسف من أشد الأسلحة فتكا. وأخيرا، من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية: فقد شهدت السنوات الثلاث الماضية بعض عمليات الانضمام الهامة، وأحيي الدول المعنية على قيامها بذلك. بالنسبة لي، يمثل ذلك نتيجة للديناميات الجديدة للاتفاقية.

ثم بالتأكيد، هناك مؤتمر نزع السلاح الذي كان لي شرف ترؤسه قبل ثلاث سنوات بالضبط، خلال هذه الفترة نفسها سيدي الرئيس. وغني عن البيان أنه لا يمكن لأحد أن يكون راضيا تماما عن الحالة الراهنة، ولكنه من غير المجدي رسم صورة أكثر كآبة، أو الخط من قدر المؤسسة أو تجاهل الجهود القائمة.

وبطبيعة الحال، يؤسفني أننا لم نتمكن بعد من بدء مفاوضات رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو ما يمثل التزاما لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بموجب الإجراء ١٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. ومع ذلك، تظل الحقيقة هي أن المناقشات المتعمقة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي أجريناها في العام الماضي وهذا العام، بما في ذلك يوم الخميس الماضي، والتي ذكرت بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين، تمكن من إحراز التقدم.

ومن أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، يجب أولا مناقشتها. ويفصل خيط رفيع بين المفاوضات والمناقشات. فلا يمكن للمرء أن يقوم بالأولى دون الأخيرة. ولا يمكن للمرء أن يتفاوض دون أن يتناقش أولا. وأعتقد أنه لا يوجد أي محفل آخر في آلية نزع السلاح يتيح مثل المناقشة التي أجريناها يوم الخميس الماضي بشأن موضوع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا سيما في ظل رئاسة جاري، مايكل بيونتينو، وبحضور جميع أصحاب المصلحة.

علينا أن نضاعف جهودنا وأن نحسن جودة عملنا. لا أحد يطمح إلى ذلك أكثر مني. وهذا هو هدف الفريق العامل غير الرسمي الذي ترأسه زميلتنا الفنلندية، بايفي كيرامو. وعلينا أيضا أن ننظر في أساليب عملنا. ولكن كان صحيحا أنها لا تمثل سوى جزء من المشكلة، فذلك هو الجزء الذي يتوقف علينا، وعلينا نحن وحدنا، ولذلك يجب أن نقوم بكل ما في وسعنا القيام به من أجل إحراز التقدم.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، فإن نتائج المؤتمر الاستعراضي الأخير محيية للآمال، ولكن ما زالت لدينا خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي اعتمدت بتوافق الآراء. ولم تصمم خطة العمل تلك لتدوم خمس سنوات فقط. إنها تمثل طموحا أطول أجلا؛ فهي بمثابة خارطة طريق تكتسي الآن نفس القدر من الأهمية الذي كان لها في السابق.

وبصورة أعم، من المهم البحث عما من شأنه أن يوحدنا. ولا يمكن إحراز تقدم نحو نزع السلاح في ظل روح الانقسام. ولا يمكن لا للمبادرات التي تهدف إلى الوصم والإدانة، المتحدرة

في وجهة نظر أيديولوجية أو أخلاقية معينة، ولا لتلك التي تتوخى الحصول على كل شيء فورا ودون قيد ولا شرط، مع كونها على درجة معينة من سوء النية، أن تعزز إحراز التقدم نحو نزع السلاح. وليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات والحواجر وأوجه التفاوت.

وعندما نواجه وجهات نظر مختلفة جدا، أعتقد أن دور الأمانة وموظفي الخدمة المدنية الدولية، يتجلى في بذل كل ما في وسعهم لتهدئة النقاش ومد جسور التفاهم. وهذا يتطلب الكثير من الحياد وعدم الانحياز.

إن نزع السلاح من الأدوات التي ينبغي أن تساعد على تعزيز السلم والأمن. وهي ليست غاية في حد ذاتها ولا حلا لجميع المشاكل. وكما يمكن أن يُتوقع، فإن نزع السلاح يتقدم بشكل أسرع خلال فترات الهدوء ويميل إلى التأخر عندما تصبح العلاقات الدولية متوترة. علينا أن نتجنب ذلك. وإنما لن نُحرز التقدم صوب نزع السلاح بإنكار الواقع الذي يعيشه العالم باسم المثالية المجردة، ولكن بالنظر إلى العالم كما هو.

وإذا كنا عمليين وتحلينا بالرغبة وسعينا جاهدين للمضي قدما وبشكل موحد، فإنني مقتنع بأنه يمكن إحراز تقدم هام في السنوات المقبلة. هذا هو ما أتمنى لكم جميعا، أيها الزملاء الأعزاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلًا، جان - هوغ.

أود أن أنهي المناقشة عند هذا الحد وأدعوكم إلى الاجتماع في هذه القاعة غدا في تمام الساعة ١٥/٠٠، مثلما أُعلن عنه.

لدينا الآن حفل استقبال على شرف السيد كيم وون - سو. وأود أن أسألكم، مع ذلك، إذا كان بإمكانكم أن تبقوا في القاعة لخمس دقائق بعد أن ننهي هذا الاجتماع. لدي أمر آخر يجب أن أعطيه، ولكنني أرفع الجلسة رسميا الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.